730 يوماً من الكراهية

رصد خطاب الكراهية في الإعلام اللبناني

وعلى وسائل التواصل الاجتماعي

2022 – 2020

إعداد: وداد جربوع، جاد صفوان، جاد هاني

إشراف: سامر عبد الله وأيمن مهنّا

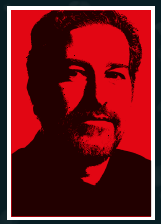

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

مقدّمة **4**

محطات التلفزيون **6**

المنهجية 6

نتائج رصد نشرات الأخبار 7

كيف توزّعت تغطية الفئات المهمّشة 8

المحتوى الإشكالي وخطاب الكراهية في نشرات الأخبار 12

مضمون التقارير 14

نتائج رصد البرامج الحوارية 15

المحتوى الإشكالي وخطاب الكراهية في البرامج الحوارية 16

تجاهُل مجتمع الميم ـ عين 17

توصيات 17

تويتر **19**

المنهجية 19

الكلمات المفتاحية 20

الإحصاءات 21

الأفكار الرئيسية 24

الخلاصة 29

فايسبوك **31**

المنهجية 31

العمّال المنزليون المهاجرون 31

المرأة والمساواة بين الجنسين 34

اللاجئون 36

مجتمع الميم - عين 39

الخاتمة **43**

مقدّمة

مقدّمة

من البديهي أن يرفض المرء الكراهية وينأى بنفسه عنها. فالكراهية شعور سلبي، يُدينه كلٌّ من الأديان والفلسفات الأخلاقية، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية العالمية. ولكنّ، تجاوزاً للجانب العاطفي، يمكن اعتبار الكراهية، عندما تتجلّى بأخطر أشكالها، عملية تفكيرية وأداة سياسية. وفي المجال السياسي، تعطّل الكراهية العلاقات الإنسانية بجوانبها كافة، وتنتشر وتتضخّم حتى تُسفر لا محالة عن الكوارث والمآسي. إن الكراهية في المجال السياسي مطلقة، لا ترحم ولا تقبل التفاوض. لذلك، عندما يكتسح الخطابُ السياسي المرتكز على كراهية فئة معيّنة أو فكرة محدّدة، العقليّةَ الجماعية لفئة سكّانية معيّنة أو مجموعة من الأشخاص، يكتسب قوةً فائقةً حتى يصبح احتواؤه عملية عسيرة جداً. ولا يقتصر تأثير هذا الخطاب على ذلك فحسب، بل المقلق على حدٍّ سواء هو قدرته على تحويل الأفراد إلى ماكينات مروّجة للكراهية، واستغلال هذا التأثير الجماعي لتمهيد الطريق نحو العنف. يُعرف هذا الخطاب بخطاب الكراهية. وهو خطاب عالمي وشائع وخطير. لذا، ينبغي عدم إغفال هذه الظاهرة، وإنما يجب تسليط الضوء عليها ومكافحتها بكل ما أوتيَ المرء من موارد. فالتاريخ، أقريباً كان أم بعيداً، شاهد على التأثير الكارثي الذي يُخلّفه خطاب الكراهية على السكان من مختلف الأطياف.

يحتاج خطاب الكراهية إلى وسيط لكي ينمو ويستشري. وعلى غرار أي خطاب آخر، يتفشّى ويكتسب جمهوراً أوسع، ثم يتجلّى بكل استفزاز عندما يُمسي معمّماً في الخطاب السائد، فيبدو الخط الفاصل بينه وبين حرية التعبير مموّهاً بشكل متعمّد. في هذا الإطار، تبرز وسائل الإعلام كالمنبر النموذجي لتعميم خطاب الكراهية. وكلّما كانت الوسيلة الإعلامية راسخةً ومُمَأسسة، كلّما ساهمت بشكل أفضل في تبرئة خطاب الكراهية وتلميع صورته. قد يكون من البديهي بالنسبة إلى الكثيرين ألّا تُقدم وسائل الإعلام المحترمة على ربط نفسها بخطاب الكراهية، إلّا أنّ الواقع مختلف تماماً. فخطاب الكراهية ليس أحد المحظورات كما يُفترض به أن يكون، لا بل إنه ليس حتى موضوعاً مثيراً للجدل. فلا نواقيس الخطر تُدَقّ ولا صفارات الإنذار تنطلق عندما يرتكب أحد الضيوف زلّة، أو يتقصّد الإدلاء بتعليق مليء بالكراهية ضدّ مجموعة من الأشخاص. من هذا المنطلق، يحتضن الإعلام في لبنان، بطريقة أو بأخرى، سياسةً متنامية ومنهجيةً لخطاب الكراهية. فلا تتوانى وسائل الإعلام، في البرامج الحوارية والمقابلات، عن تخصيص قدر من وقت الإرسال لشخصيات معروفة بنفثها لخطاب الكراهية، ثم تراقب في صمت بينما تُلوّث هذه الشخصيات الوعي الجماعي لأمّة برمّتها. في المقابل، ارتفع معدّل توغّل وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها حتى أصبحت منصّةً جذابةً لحملات خطاب الكراهية المنهجية.

في لبنان، أمسى خطاب الكراهية، بصورة متزايدة، نهجاً منظّماً يُستخدم للتأثير على الرأي العام ونظرته إلى الأفراد، والمجموعات، والسياسة. فقد أظهرت عدّة حوادث عنف في السنوات الماضية، بشكل واضح، الرابط بين حملات خطاب الكراهية والاغتيالات السياسية على سبيل المثال. في أيلول/سبتمبر 2021، نشرت مؤسسة سمير قصير دراسةً عن شبكات الكراهية التي ترصّدت الكاتب والباحث والناشط السياسي اللبناني لقمان سليم، قبل اغتياله. فتمعّنت الدراسة في المشهد السائد على تويتر في الفترة المحيطة باغتياله، وجمعت أدلةً رقميةً ملموسة تُثبت وجود شبكات كراهية على درجة كبيرة من التعقيد استهدفته حتى ما بعد وفاته. في هذه الحالة، كانت النية واضحة، والكراهية منظّمة.

تتطلّب مكافحة الكراهية "المنظّمة" فهماً أفضل لكيفية تنظيمها، ومسحاً لدوافعها الأساسية، وأهدافها، ومشغّليها. يفترض هذا الأمر رصد مجموعة واسعة من المنصّات على المدى الطويل، ودراسة طُرق نشر خطاب الكراهية من زوايا مختلفة. من هذا المنطلق، بدأت مؤسسة سمير قصير، في كانون الأول/ديسمبر 2020، رحلةً استمرت سنتين لإلقاء نظرة عن كثب إلى حملات خطاب الكراهية، والظروف المحيطة بها، وأهدافها، والمتعاطفين معها، ومرتكبيها، والأنماط التي تتّخذها. ركّزت هذه الجهود على ثلاث منصّات إعلامية أساسية هي: محطات التلفزيون، وفايسبوك، وتويتر. فتمّت صياغة منهجية مخصّصة لكل من هذه المنصّات، بالتشاور مع معهد التنوّع الإعلامي. في هذا الإطار، يتضمّن هذا التقرير النتائج الأساسية للبحث الذي تناول المنصّات الثلاث المذكورة. فيركّز كل قسم منه على منصة محدّدة، بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة للبحث وللتوصّل إلى النتائج. تندرج هذه الدراسة ضمن إطار مشروع أوسع يُعرف باسم "إعلام دامج، مجتمع متماسك" (IMeCS)، وهو يهدف إلى توعية الإعلام بمخاطر خطاب الكراهية، وبناء قدرات الوسائل الإعلامية المستقلّة، وتوسيع نطاق التغطية بحيث تشمل المجموعات المهمّشة.

محطّات التلفزيون

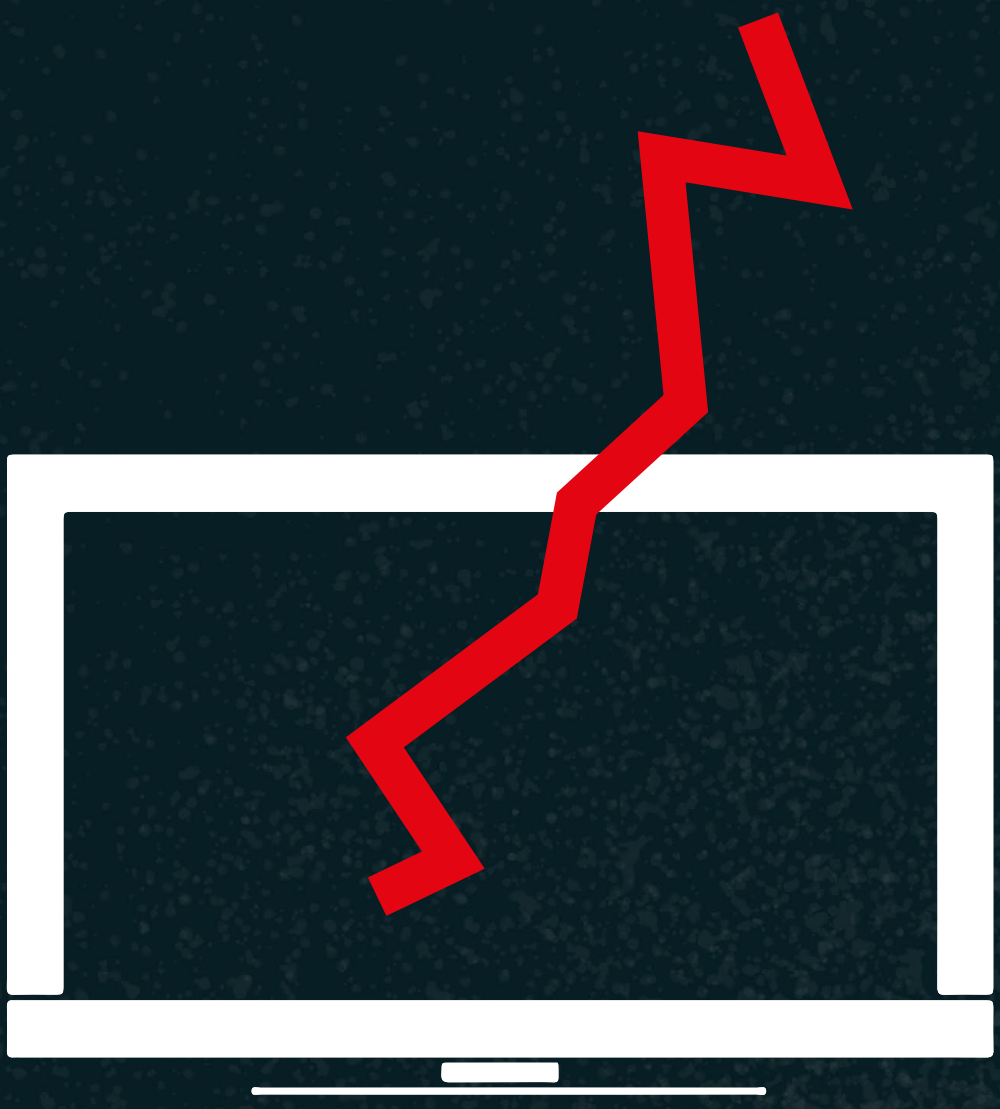

محطات التلفزيون

إعداد: وداد جربوع

بات استخدام خطاب التعصّب والتهميش يُوظَّف بشكل ممنهج، في خدمة السردية القائمة على إقصاء "الآخر" وتصنيفه ضمن خانات معيّنة، لجملة من الأسباب، منها على سبيل المثال لا الحصر الميول الطائفية المترسّخة. من هنا، يؤكّد هذا الأمر، من جديد، أهمية تسليط الضوء على هذه الحالات وإبرازها، بغية تصوّر مساحة أكثر أخلاقية ومسؤولية بالنسبة إلى المستخدمين، والمنتجين، والمعلّقين على السواء.

المنهجية

تمثّلت الخطوة الأولى بتناول كافة التقارير المتعلّقة بالفئات المهمّشة (النساء/المساواة بين الجنسين، الأشخاص ذوو الإعاقة، مجتمع الميم ـ عين، اللاجئون/النازحون، العمّال الأجانب، والقضايا الدينية والعرقية) في وسائل الإعلام التي وقع عليها الاختيار، لتبيّن ما إذا كانت هذه الفئات قد حظيت بتغطية متكافئة، أو أنّ وسائل الإعلام قد تجاهلتها. وقد تمّ إصدار 24 تقريراً خلال الفترة المرصودة. أما الخطوة الثانية، فكانت رصد عدد حالات خطاب الكراهية ضدّ هذه الفئات، بما في ذلك في سلوك المذيع والضيف.

رصدت الدراسة النشرات الإخبارية الرئيسية ومحتوى البرامج الحوارية البارزة في سبع قنوات لبنانية في الأيام السبعة الأولى من كل شهر فقط، في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ضمّت وسائل الإعلام المشمولة في الدراسة:

- المنار
- أو تي في (OTV)
- إن بي إن (NBN)
- المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونل (LBCI)
- إم تي في (MTV)
- الجديد
- تلفزيون لبنان

تمّ إدخال كل المواد التي رُصدت خلال هذه الفترة في قاعدة البيانات، وشملت هذه العملية المعلومات التالية:

- العنوان
- التاريخ
- عنوان الموقع الإلكتروني
- القسم: البرامج الحوارية أو النشرات الإخبارية الرئيسية
- الفئات المهمّشة
- عدد حالات خطاب الكراهية
- الانتماء السياسي للمحرّض على خطاب الكراهية
- النوع الاجتماعي للمحرّض على خطاب الكراهية
- سلوك المذيع
- سلوك الضيف
- الانتماء السياسي للضيف
- النوع الاجتماعي للضيف

نتائج رصد نشرات الأخبار

هيمنت الأزمات السياسية والصحية والاقتصادية والمالية المتكرّرة في لبنان على عناوين النشرات الإخبارية الرئيسية وتقاريرها في القنوات السبع، فعكست نشرات الأخبار حالة الإنهيار الذي يعيشه لبنان. وكانت العناوين التي استأثرت بالمساحات التلفزيونية هي الأزمة الاقتصادية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وحجز أموال المودعين اللبنانيين، وأزمة شحّ الدولار، والتخبّط والتحدّيات في القطاع الصحي خلال فترة انتشار فيروس كورونا في البلاد، إضافةً إلى تفاقم مشكلة الكهرباء بشكل تدريجي، وغرق لبنان في ظلام دامس، وتزايد المخاوف الأمنية من وقوع حوادث في ظل ما تعيشه البلاد من أزمات.

شهدت الأزمات المتعدّدة الأوجُه في لبنان تسارعاً وتفاقماً في الأحداث، وسيطرت على مختلف السرديّات في الخطاب الإعلامي كما صعّدت حدّة التوتر في بعض المناطق. وفي ظل تلك الأزمات التي أصابت البلاد، أصبح من الضروري تسليط الضوء عبر الإعلام على واقع الفئات المهمّشة واحتياجاتها، التي هي أولى ضحايا هذا الوضع المتدهور.

لذلك، كان من الضروري أولاً رصد حجم المساحة الإعلامية المُعطاة لقضايا الفئات المهمّشة، حيث أن عدم تخصيص مساحة وافية في الإعلام لتلك الفئات هو أيضاً نوع من تهميش ضدّهم.

سُجّل في النشرات الإخبارية الرئيسية (المسائية) التي تمّ عرضها على المحطات المشمولة في الدراسة خلال عامين من فترة الرصد، (كما يُظهر الرسم رقم 1)، 167 تقريراً متعلّقاً بالفئات المهمّشة من مجموع 21069 تقريراً في نشرات الأخبار الرئيسية. وتُعتبر هذه النسبة متدنّية جداً، إذ شكّلت تغطية قضايا الفئات المهمّشة فقط 0.79%.

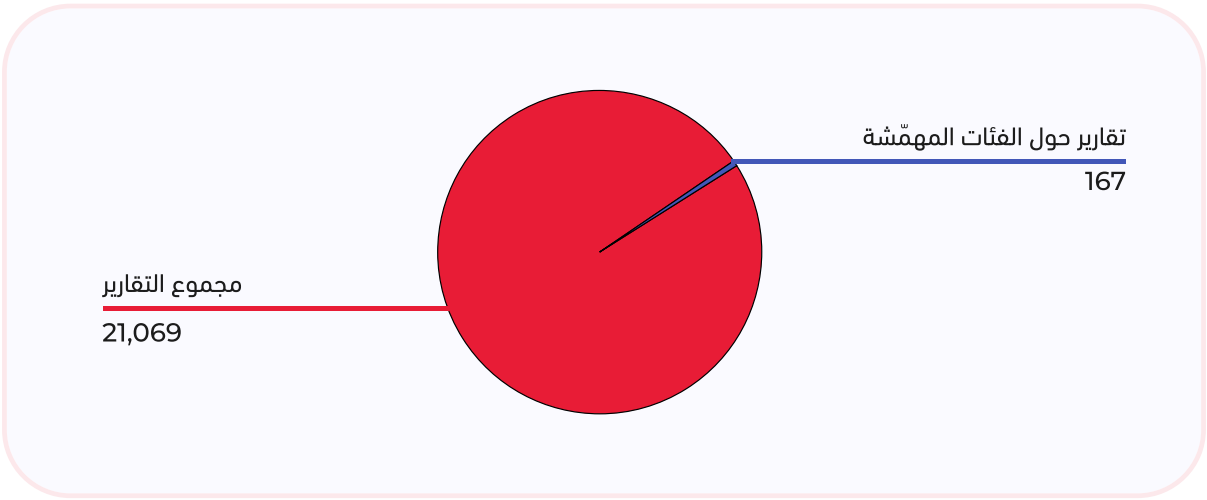

الرسم رقم 1: عدد التقارير حول الفئات المهمّشة من مجموع التقارير

يُظهر الرسم رقم 2 عدد التقارير حول الفئات المهمّشة التي تمّ رصدها خلال عامين على المحطات السبع في نشرات الأخبار الأساسية. وتصدّرت قناة MTV أعلى نسبة تقارير حول الفئات المهمّشة بـ31 تقريراً من أصل 167 تقريراً، أي بنسبة 19%، يليها تلفزيون لبنان وOTV بـ29 تقريراً لكل منهما، أي بنسبة 17%، ثم قناة الجديد بـ24 تقريراً بنسبة 15%، تليها NBN بـ22 تقريراً بنسبة 13%، ثم LBCI بـ18 تقريراً بنسبة 11%، وأخيراً المنار التي سجّلت أدنى نسبة تقارير تتعلّق بالفئات المهمّشة بـ14 تقريراً، أي بنسبة 8%.

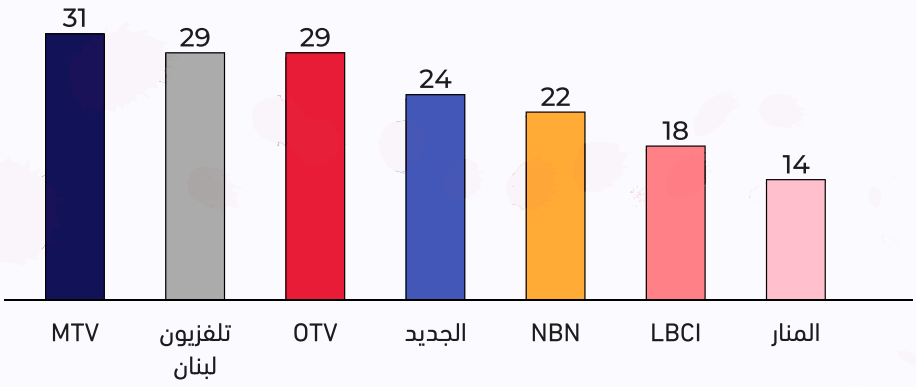

الرسم رقم 2: عدد التقارير حول الفئات المهمّشة لكل قناة

يُشير الرسم رقم 3 إلى نسبة التغطية لكل فئة من الفئات المهمّشة، وتصدّرت التقارير التي تتعلّق باللاجئين النسبة الأعلى، إذ سُجّل 71 تقريراً من أصل 167، أي بنسبة 43% من مجموع التقارير، يليها 44 تقريراً حول النساء بنسبة 26%، ثم 14 تقريراً حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 25%، وأخيراً 11 تقريراً حول العمّال الأجانب بنسبة 6%، فيما لم يُسجّل أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين في الفترة المرصودة.

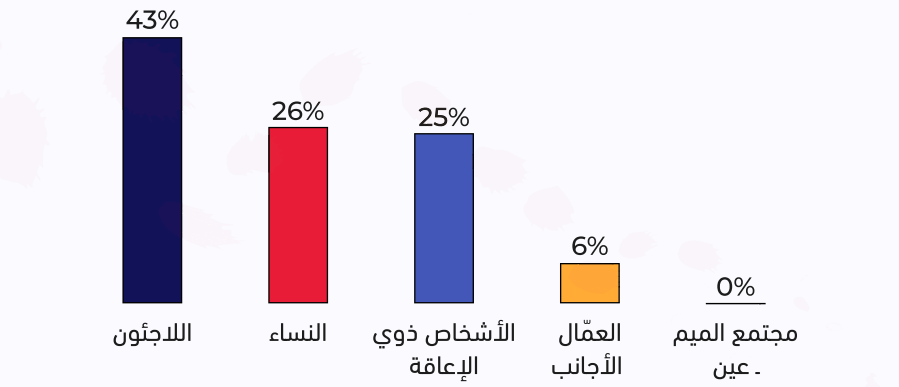

الرسم رقم 3: نسبة التغطية لكل فئة من الفئات المهمّشة في نشرات الأخبار

جدير بالذكر أنّ الارتفاع الذي سُجّل في عدد التقارير المتعلّقة ببعض الفئات، كان مردّه إلى الاحتفال باليوم العالمي لكل منها، مثل يوم المرأة العالمي أو اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

كيف توزّعت تغطية الفئات المهمّشة

خصّصت قناة MTV 12 تقريراً حول المرأة من أصل 31 تقريراً، أي بنسبة 39% من مجموع تقاريرها، (كما يُظهر الرسم رقم 4)، تليها 8 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة، أي بنسبة 26%، ثم 7 تقارير حول اللاجئين بنسبة 22%، وأخيراً 4 تقارير حول العمّال الأجانب بنسبة 13%، في حين لم تُسجّل أي تقارير حول مجتمع الميم ـ عين في الفترة المرصودة.

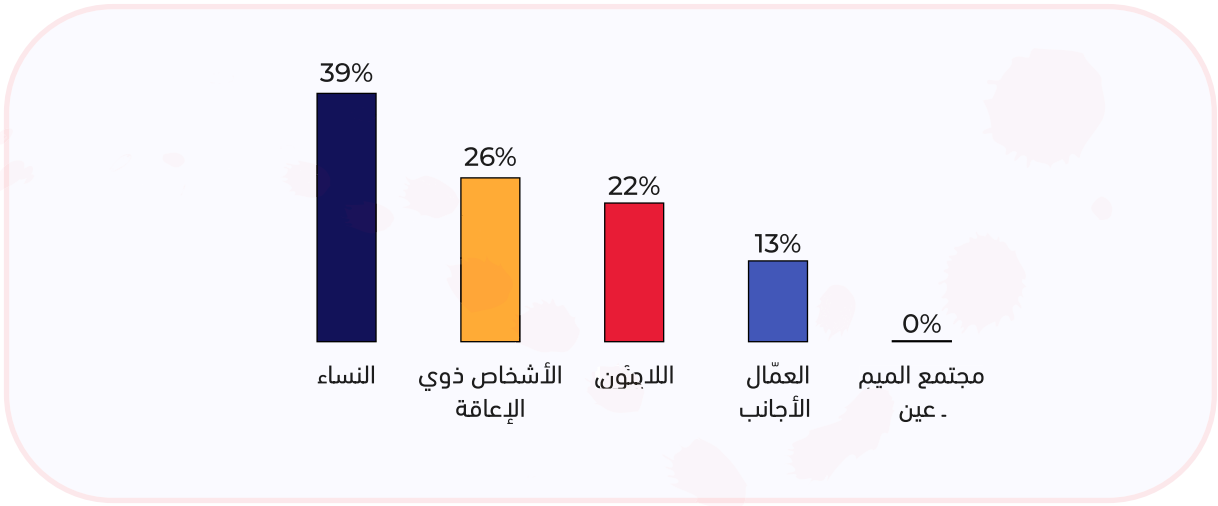

الرسم رقم 4: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير MTV

بينما سجّل تلفزيون لبنان 16 تقريراً حول اللاجئين والنازحين من أصل 29 تقريراً، أي بنسبة 55%، تليها 8 تقارير حول النساء، أي بنسبة 28%، وأخيراً 5 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 17%، (كما يُظهر الرسم رقم 5)، ولم يُسجّل أي تقرير حول العمّال الأجانب أو مجتمع الميم ـ عين في الفترة المرصودة.

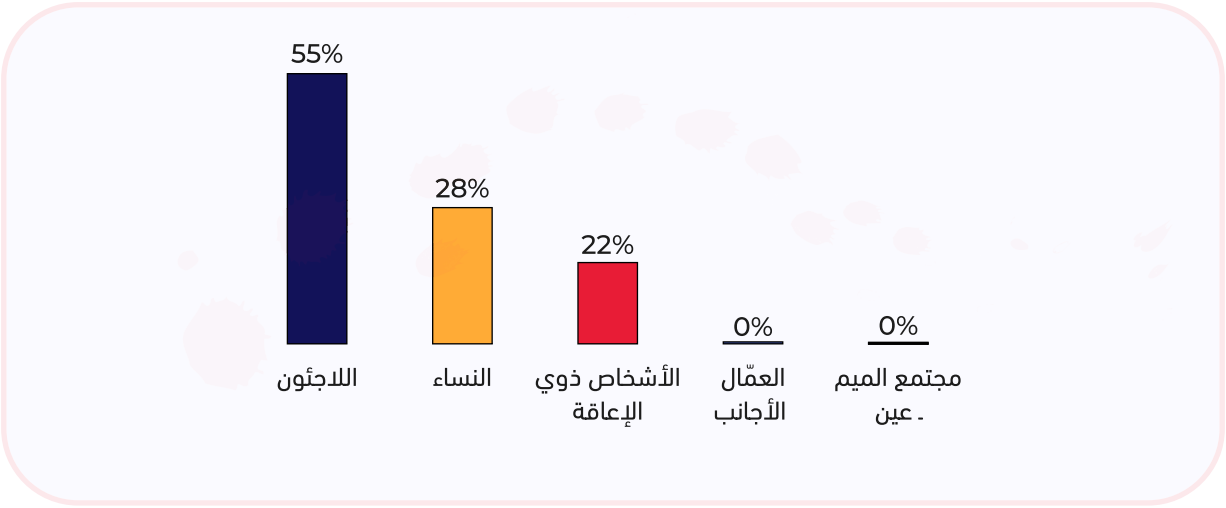

الرسم رقم 5: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير تلفزيون لبنان

في حين خصّصت قناة OTV 14 تقريراً حول اللاجئين أو النازحين من أصل 29 تقريراً، أي بنسبة 49%، تليها 9 تقارير حول النساء بنسبة 31%، ثم 3 تقارير حول العمّال الأجانب بنسبة 10%، وأيضاً 3 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 10%، (كما يُظهر الرسم رقم 6)، ولم يُسجّل أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين.

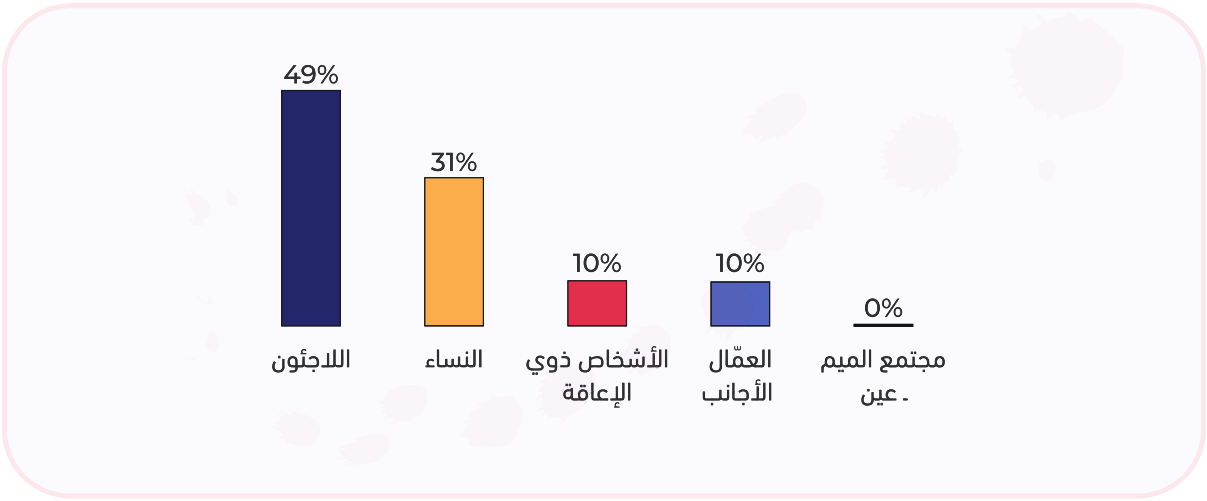

الرسم رقم 6: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير OTV

أما الجديد، فقد بثّت 24 تقريراً حول الفئات المهمّشة، 12 منها حول اللاجئين، أي بنسبة 50%، تليها 6 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 25%، ثم 5 تقارير حول المرأة بنسبة 21%، وتقرير واحد حول العمّال الأجانب بنسبة 4%، (كما يُظهر الرسم رقم 7)، فيما لم تُخصّص القناة أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين خلال الفترة المرصودة.

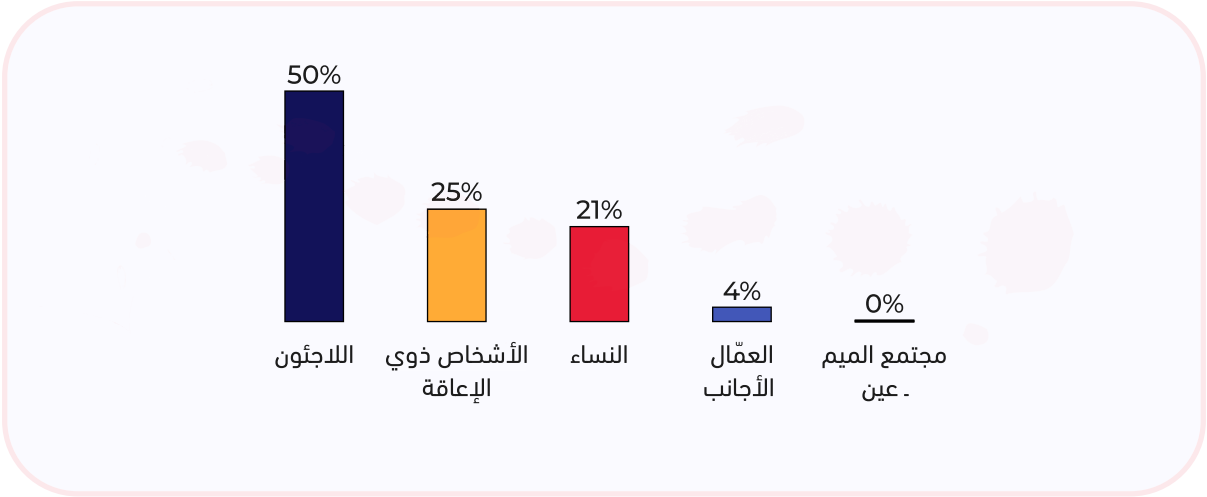

الرسم رقم 7: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير الجديد

بينما خصّصت قناة NBN 12 تقريراً حول اللاجئين والنازحين من أصل 22 تقريراً، أي بنسبة 54%، تليها 8 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 36%، ثم تقرير واحد حول النساء، أي بنسبة 5%، وتقرير واحد حول العمّال الأجانب بنسبة 5%، (كما يُظهر الرسم رقم 8)، ولم تُخصّص القناة أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين خلال الفترة المرصودة.

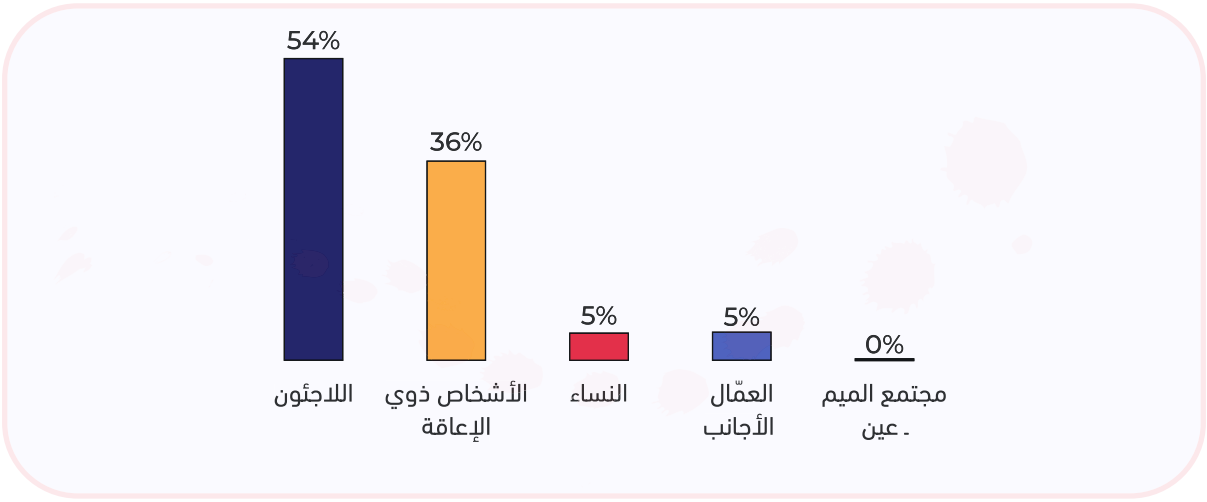

الرسم رقم 8: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير NBN

أما قناة LBCI، فقد خصّصت 6 تقارير من أصل 18 تقريراً حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 33%، تليها 5 تقارير حول النساء و5 حول اللاجئين بنسبة 28% لكل منهما، وأخيراً تقريران حول العمّال الأجانب بنسبة 11%، (كما يُظهر الرسم رقم 9)، فيما لم تُخصّص القناة أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين خلال الفترة المرصودة.

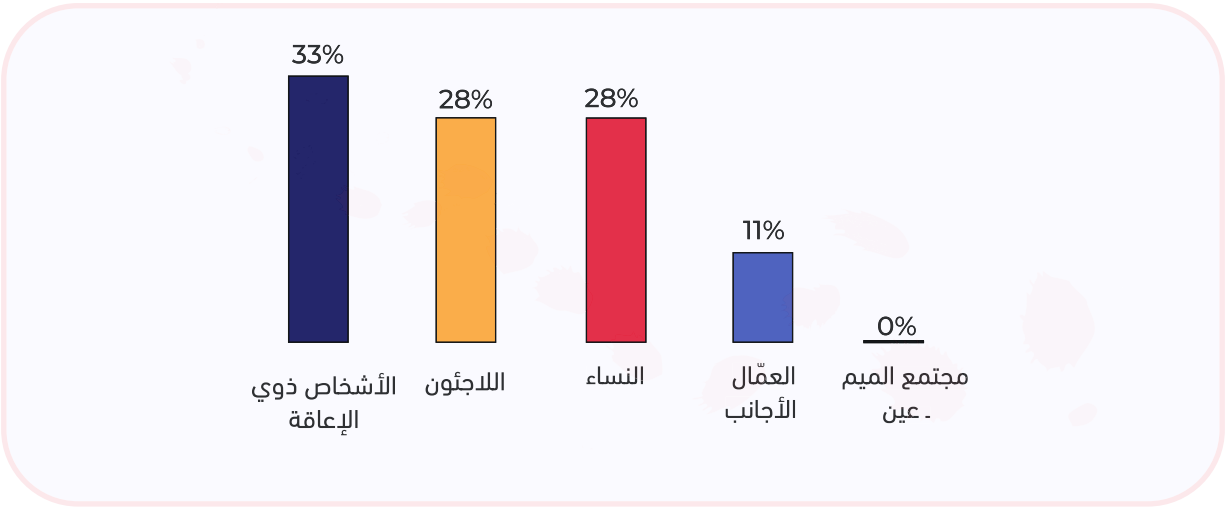

الرسم رقم 9: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير LBCI

أما قناة المنار، فقد سجّلت أقل نسبة تقارير تقارب الفئات المهمّشة، إذ سُجّلت 5 تقارير حول اللاجئين من أصل 14 تقريراً، أي بنسبة 36%، وأيضاً 5 تقارير حول الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 36%، ثم 4 تقارير حول النساء، أي بنسبة 28%، (كما يُظهر الرسم رقم 10)، فيما لم تُخصّص القناة أي تقرير حول العمّال الأجانب أو مجتمع الميم ـ عين خلال الفترة المرصودة.

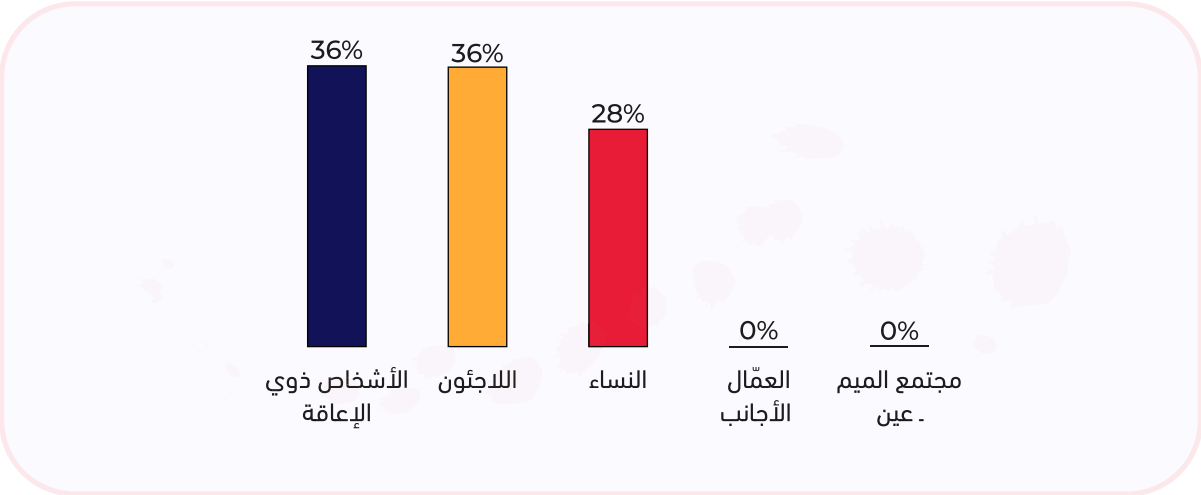

الرسم رقم 10: نسبة التغطية لكل من الفئات المهمّشة في تقارير المنار

المحتوى الإشكالي وخطاب الكراهية في نشرات الأخبار

من الضروري الإشارة أولاً إلى أن الإعلام اللبناني ليس مسؤولاً عن صناعة خطاب الكراهية، لكنه يقع في فخ هذا الخطاب، وتحديداً خطاب الكراهية ضدّ اللاجئين السوريين، والذي يكتسب شرعيته من الخطاب الرسمي اللبناني، الذي حمّل دائماً اللاجئين السوريين مسؤولية الوضع المتردّي في البلاد، وصولاً إلى الاستثمار السياسي في القضايا الحقوقية، كما حصل في ملف اللاجئين وحملة التحريض ضدّ مجتمع الميم ـ عين. إن تصاعد خطاب الكراهية تجاه اللاجئين السوريين في لبنان مرتبط بالسجال الحاصل في هذا الملف وتطوراته منذ سنوات. وكان لافتاً خلال عملية الرصد تصاعد التصريحات من جهات سياسية عديدة تُحمّل اللاجئين السوريين مسؤولية الأزمات في البلد، وتدعوهم بشكل متكرّر للعودة إلى بلادهم، في محاولة للتهرب من المسؤولية الحقيقية التي تقع على عاتق السلطات اللبنانية والهروب من إخفاقاتها، فيصبح اللاجئ أو النازح كبش الفداء الذي تقدّمه الطبقة السياسية المسؤولة عن الأزمات المتكرّرة التي يمرّ بها لبنان.

وظهر خطاب الكراهية أو المحتوى الإشكالي في النشرات الإخبارية التي تُبثّ في وقت الذروة بشكل مباشر إما من الصحافي، أي معدّ التقارير، أو من خلال المقابلات التي أُجريت مع أفراد معنيين بالقضية كمواطنين أو محامين أو سياسيين.

يُظهر الرسم رقم 11 نسبة توزيع خطاب الكراهية أو المحتوى الإشكالي في القنوات اللبنانية السبع، فمن بين 12 تقريراً تتضمّن خطاب كراهية تجاه الفئات المهمّشة، كان لتلفزيون لبنان و LBCI والجديد ثلاثة تقارير لكل منها، أي بنسبة 25% من مجموع تلك التقارير، تليها OTV بتقريرين، أي بنسبة 17%، ثم MTV بتقرير واحد بنسبة 8%، في حين لم تُسجّل قناتا المنار وNBN أي محتوى يضمّ خطاب كراهية تجاه الفئات المهمّشة.

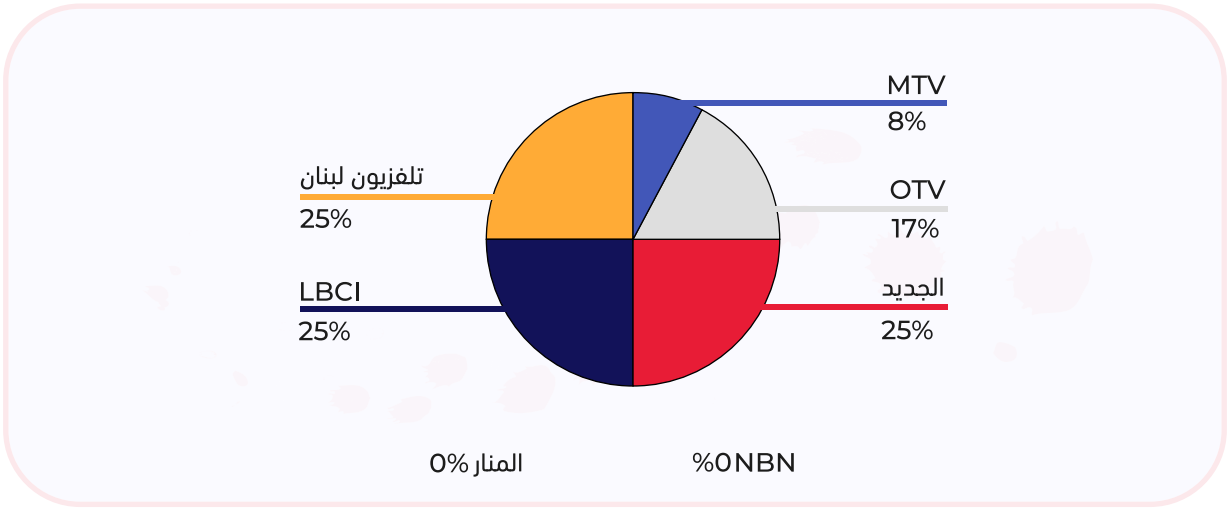

الرسم رقم 11: نسبة توزيع خطاب الكراهية في القنوات السبع

أما الرسم رقم 12، فيُشير إلى نسبة توزّع خطاب الكراهية ضدّ الفئات المهمّشة، إذ سُجّلت 6 تقارير من أصل 12 تقريراً، تتضمّن خطاب كراهية ضدّ اللاجئين، أي بنسبة 50%، تليها 5 تقارير تتضمّن خطاب كراهية ضد النساء بنسبة 41%، وتقرير واحد يتضمّن خطاب كراهية ضد العمّال الأجانب بنسبة 9%، في حين لم يُسجّل أي خطاب كراهية ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة أو مجتمع الميم ـ عين خلال الفترة المرصودة، علماً أنه كان هناك تهميش واضح لقضايا واحتياجات مجتمع الميم ـ عين، حيث لم يُسجّل أي تقرير يتعلّق به في القنوات السبع خلال فترة الرصد.

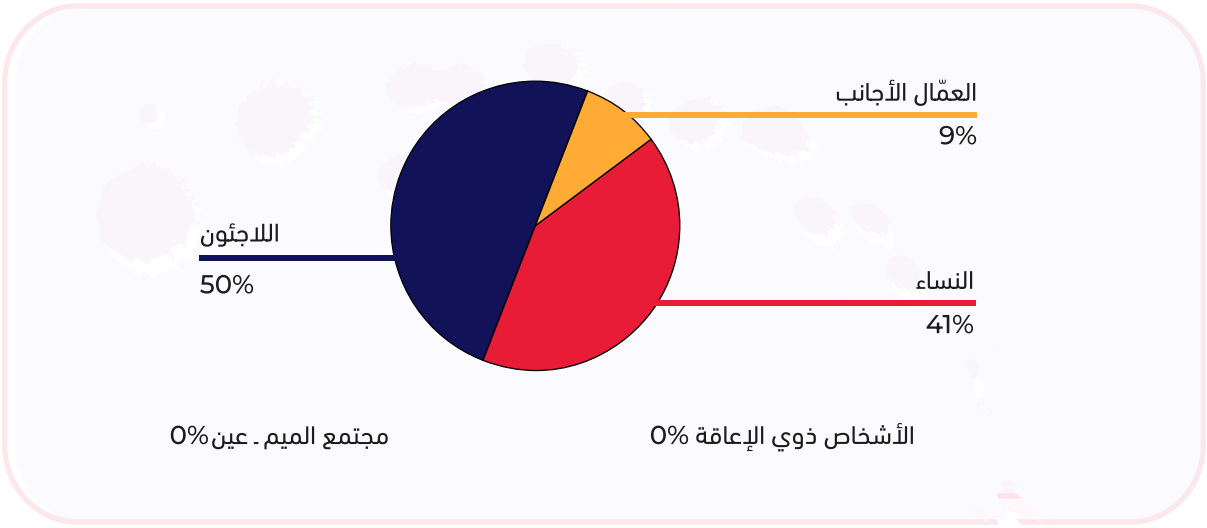

الرسم رقم 12: نسبة توزّع خطاب الكراهية ضدّ الفئات المهمّشة

مضمون التقارير

LBCI: في تقرير حول العمال الأجانب تمّت الإشارة إلى أنّ "80% من اليد العاملة في لبنان أجنبية في وقت يعاني فيه اللبنانيون ارتفاعاً في معدّل البطالة وظروفاً معيشية صعبة". وقد حمّل التقرير العمّال الأجانب مسؤولية ارتفاع معدّل البطالة والأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان في الآونة الأخيرة، متجاهلاً الأسباب الحقيقية للأزمتين الاقتصادية والسياسية. كما لم يقدّم التقرير أي مصدر ذي مصداقية يثبت صحة الرقم المنشور. بطبيعة الحال، يمكن أن يؤدي المحتوى الكامن في التقرير إلى انتشار خطاب التحريض، واتّخاذ مواقف عدائية ضدّ العمّال الأجانب.

تلفزيون لبنان: تقدّم النائب (السابق) في حزب "القوات اللبنانية" إدي أبي اللمع ومحاميه إيلي محفوض بإخبار ضدّ معارِض سوري يُدعى محمد كمال اللبواني، كان قد شجّع اللاجئين السوريين على تشكيل ميليشيا مسلّحة في لبنان بعد حرق مخيّم للّاجئين السوريين في شمال البلاد. خلال مقابلة في نشرة أخبار تلفزيون لبنان التي تُبثّ في وقت الذروة، أفاد محفوض بما يلي: "إنّ الشخص الذي نتقدّم ضدّه بإخبار لمّح مهدّداً إلى أنّ جميع اللاجئين السوريين في لبنان مسلّحون ويملكون مليونَي بندقية". خلال المقابلة، فسّر محفوض كلام اللبواني معتبراً أنّ جميع اللاجئين السوريين ينتمون إلى ميليشيا مسلّحة ويحملون، أو جاهزون لحمل مسدّسات وبنادق. كان محتوى المقابلة يصبّ ضمن خانة الخطاب التحريضي، شأنه شأن كلام اللبواني، ويمكن أن يؤدي إلى اتّخاذ مواقف عدوانية ضدّ اللاجئين، في وقت تزداد فيه الأعمال العدائية تجاههم في لبنان.

تلفزيون لبنان: أشار تقرير حول اللاجئين السوريين في لبنان، إلى أن هذا الملف "ألقى بثقله على لبنان اقتصادياً واجتماعياً"، وأن "المساعدات للّاجئين هي بالعملة الصعبة، في حين يعاني البلد من وضع اقتصادي صعب"، مما يخلق حساسية بين اللاجئين واللبنانيين الذين يعانون أساساً من شح بالدولار. واستكمل التقرير بتسليط الضوء على تأثير ملف النازحين على البنى التحتية.

OTV: تضمّنت مقدّمة النشرة الإخبارية التي تُبثّ في وقت الذروة ما يلي: "ليس السلاح الفلسطيني المتفلّت وحده من دكّ أسس الدولة، بل بعض اللبنانيين أيضاً الذين تعاملوا مع هذا السلاح، ومهّدوا الطريق أمام الحرب، وعرّضوا القضية الفلسطينية للخطر ولبنان لخطر التوطين... من المحتمل أن تتكرّر هذه التجربة مع النزوح السوري". في هذه الحالة من الخطاب الإشكالي، تُشير قناة OTV إلى أنّ سيناريو الحرب، وحمل السلاح، وخطر التوطين الذي حدث مع اللاجئين الفلسطينيين قد يتكرّر مع اللاجئين السوريين. في هذا الإطار، يمكن أن تؤدي هذه المقارنة التي تنطوي على التعميم إلى نشوء مواقف عدوانية تجاه اللاجئين. ويرتبط موقف القناة سياسياً بمواقف التيار الوطني الحرّ.

الجديد: سلّط أحد التقارير على قناة الجديد الضوء على الودائع السورية المحتجزة في المصارف اللبنانية، فضلاً عن تصريح الرئيس السوري بشار الأسد الذي قدّر فيه امتلاك السوريين لِما يتراوح بين 20 مليار و42 مليار دولار محتجزة في المصارف اللبنانية. لكنّ المراسل ما لبث أن انخرط في خطاب إشكالي ضدّ اللاجئين السوريين، قائلاً: "استنزف النزوح السوري الاقتصاد اللبناني خلال الحرب السورية"، وتابع مقتبساً عن الرئيس ميشال عون: "كلّف اللاجئون السوريون الاقتصاد اللبناني 40 مليار دولار". ومع أنّ الأزمة السورية قد خلّفت، من دون شكّ، تأثيرها على الاقتصاد اللبناني الهشّ أصلاً، لكن من الضروري هنا أخذ السياق في الاعتبار. فقد حاول المراسل استخدام لغة تحريضية، مصوّراً اللاجئين السوريين على أنهم أصل مشكلة انهيار الاقتصاد اللبناني، ومعفياً السلطات اللبنانية ورئيس الجمهورية من المسؤولية عبر الاكتفاء بترداده خطاب هذا الأخير. وكانت محاولة الرئيس اللبناني الواضحة تحويل أصابع اللوم بعيداً عن إدارته، وقصورها عن أداء مهامها، وتوجيه اللوم عوضاً عن ذلك نحو الجماعات المهمّشة، قد قوبلت بتأييد لا مبرّر له.

الجديد/ تلفزيون لبنان/ LBCI/ MTV/ OTV: نقلت القنوات الخمس تصريحاً لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بحق النائبة بولا يعقوبيان، بعد طرحها خلال جلسة للمجلس النيابي اللبناني الجديد على بري عقد جلسة تشريعية، للبحث والتصويت على قانون معجّل تقدّمت به من أجل تعديل "المرسوم 6433" المتعلّق بحدود لبنان البحرية. وجاء ردّ بري من خلال تصريح يُعتبر ذكورياً ومُهيناً بحقّ المرأة، إذ عمد إلى استخدام تفاصيل من حياتها الشخصية في معرض ردّ على جدال سياسي وقانوني، وقال: "وين كانت بولا يوم كنت من 12 سنة عم خابط في موضوع الثروة النفطية؟ كانت بعدها ما تزوجت. ما بدنا نحكي، مش كرمالها كرمال زوجها، زوجها صاحبنا". ولم تُعلّق أي من تلك القنوات على موقف بري، بل نقلت التصريح ثم استكملته بما حصل في الجلسة من سجالات أخرى.

الجديد: تقرير حول مزاحمة سائقي التاكسي السوريين للسائقين اللبنانيين، وفي مقابلة ضمن التقرير مع أحد السائقين، وصف الوضع بأن "السوريين أكلونا"، بمعنى "ازدياد أعداد اللاجئين ومنافستهم على حقوقهم".

LBCI: تقرير حول الإشكال الذي وقع بين لاجئين سوريين في منطقة الكرك تخلّله إطلاق نار كثيف بين الطرفين أسفر عن مقتل لبناني، فأقدم أهالي المنطقة على تدمير سيارات وممتلكات اللاجئين هناك، وتخلّلت التقرير مقابلة مع أحد الأهالي الذي قال "كل سوري في المنطقة دمه مهدور"، أي تهديد مباشر بالقتل والتحريض على العنف تجاه اللاجئين.

نتائج رصد البرامج الحوارية

تصدّرت الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية في لبنان العناوين الرئيسية لمحتوى البرامج الحوارية التي تُبثّ في وقت الذروة، في وقت كان واضحاً إهمال القضايا المتعلّقة بالفئات المهمّشة. والبرامج هي: "صار الوقت" (MTV)، "عشرين 30" (LBCI)، "وهلق شو" (الجديد)، "السلطة الرابعة" (NBN)، "حديث الساعة" (المنار)، "لبنان اليوم" (تلفزيون لبنان)، "حوار اليوم" (OTV). وسُجّلت 9 مواضيع تتعلّق بالفئات المهمّشة من أصل 415 موضوعاً في هذه البرامج، (كما يُظهر الرسم رقم 13)، وهي أيضاً تُعتبر نسبة ضئيلة مقارنة بعدد المواضيع والفترة الزمنية للرصد التي استمرت عامين.

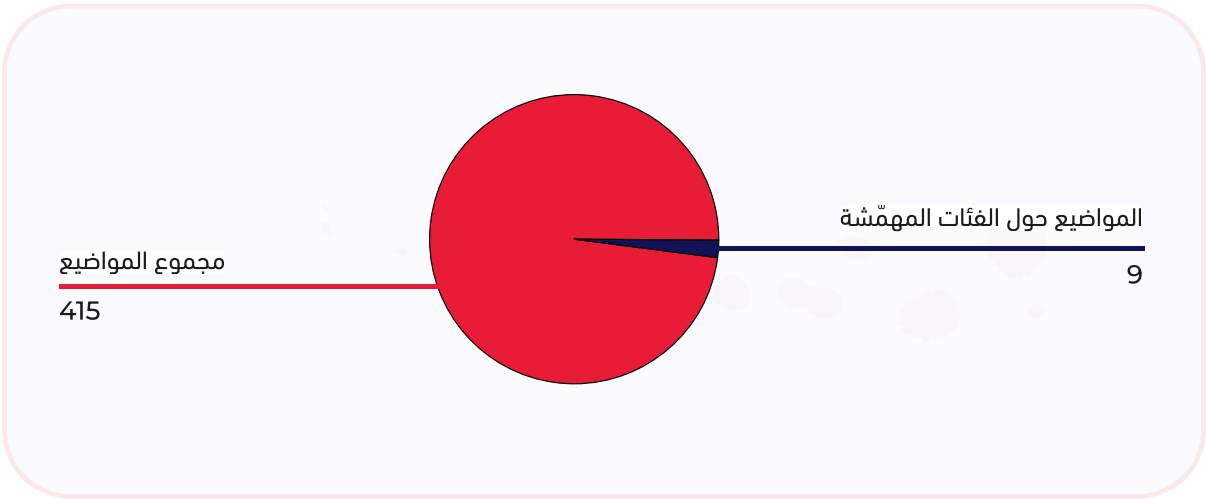

الرسم رقم 13: عدد المواضيع حول الفئات المهمّشة من مجموع المواضيع

أما الرسم رقم 14، فيُظهر عدد التقارير حول الفئات المهمّشة التي تمّ رصدها خلال عامين على المحطات السبع في البرامج الحوارية الأساسية، وتصدّرت قناة MTV مرة أخرى بأعلى نسبة مواضيع في البرامج الحوارية حول الفئات المهمّشة لتُسجّل 8 مواضيع من أصل 9، أي بنسبة 89%، يليها تلفزيون لبنان بموضوع واحد، أي بنسبة 11%، فيما لم يُسجّل أي موضوع يتعلّق بالفئات المهمّشة ضمن البرامج الحوارية على باقي القنوات خلال الفترة المرصودة.

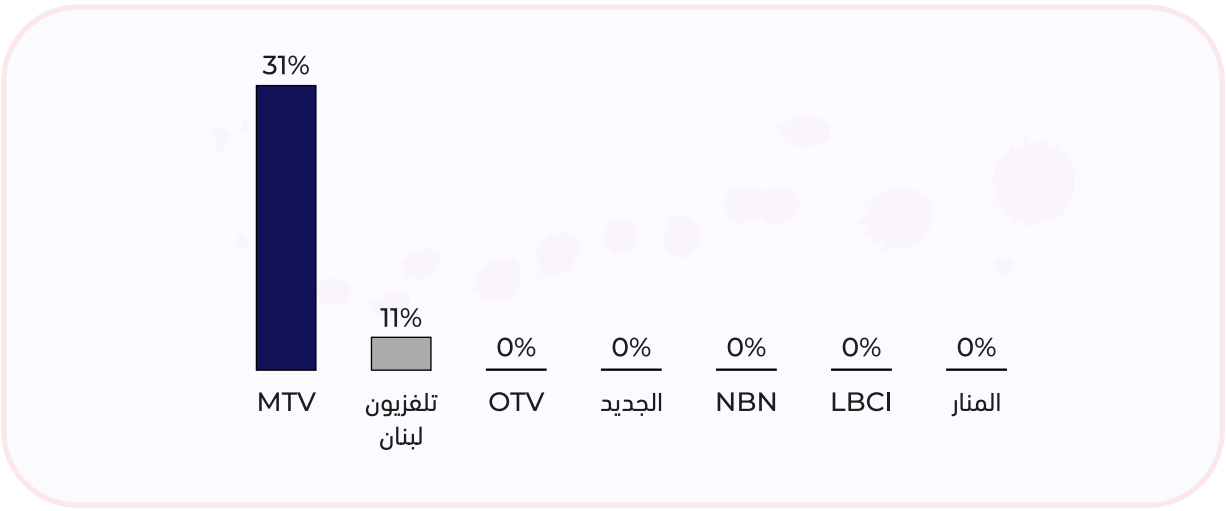

الرسم رقم 14: عدد المواضيع حول الفئات المهمّشة لكل قناة

ويُشير الرسم رقم 15 إلى نسبة التغطية لكل فئة من الفئات المهمّشة، حيث تصدّرت المواضيع التي تتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة النسبة الأعلى، إذ سُجّلت 4 مواضيع من أصل 9، أي بنسبة 45%، تلتها النساء بـ3 مواضيع وبنسبة 33%، ثم اللاجئون بموضوعين وبنسبة 22%، فيما لم يُسجّل أي تقرير حول مجتمع الميم ـ عين والعمّال الأجانب في الفترة المرصودة.

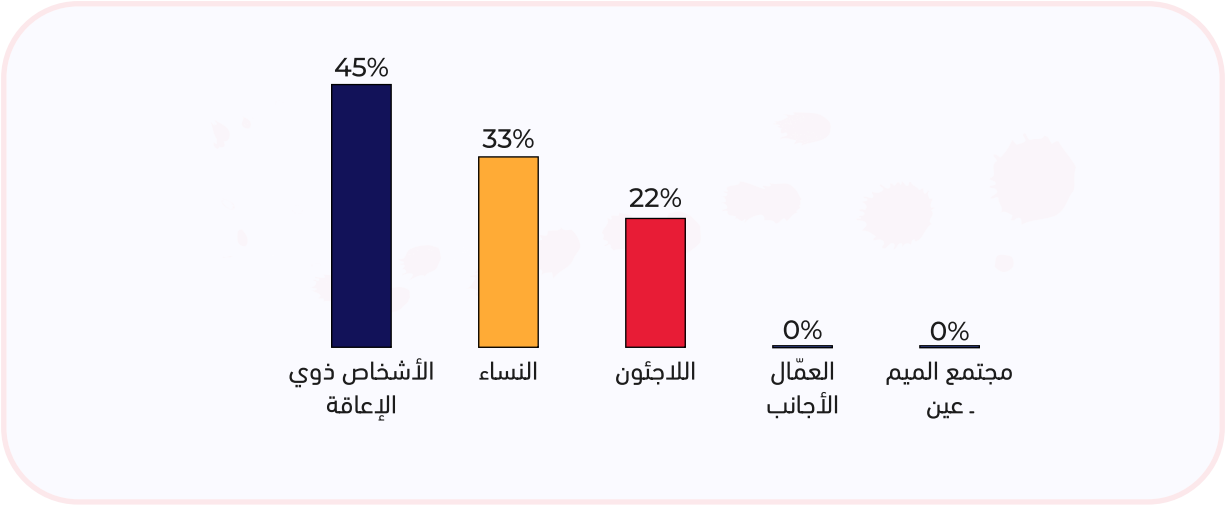

الرسم رقم 15: نسبة التغطية لكل فئة من الفئات المهمّشة في البرامج الحوارية

المحتوى الإشكالي وخطاب الكراهية في البرامج الحوارية

MTV: استضاف برنامج "صار الوقت" النائبة المستقلّة والمستقيلة (آنذاك) بولا يعقوبيان، ونائب التيار الوطني الحرّ حكمت ديب، الذي استخدم مع يعقوبيان خطاباً قائماً على كراهية النساء والتحيّز ضدهن، مدلياً بتعليقات مُهينة خلال مناقشة دارت حول أزمة الكهرباء في لبنان. فقال ديب: "ما تعصّبي؛ مش حلوة بس تعصّبي"، مضيفاً لاحقاً: "أنا مناضل حقيقي لخروج السوري، للسيادة والحرية والاستقلال. إنتِ ما بعرف وين كنتِ، بحضن مين". ولكن، تجدر الإشارة إلى أنّ المضيف الإعلامي مارسيل غانم، خالف ديب الرأي وأعرب له عن رفضه الواضح لمثل هذه الأدبيات.

تجاهُل مجتمع الميم ـ عين

كان واضحاً تجاهُل القنوات السبع التام لقضايا مجتمع الميم ـ عين، حيث لم يتمّ عرض أي تقرير يتعلّق بقضايا واحتياجات هذا المجتمع والتحدّيات التي يواجهها، فأهملت قضاياه في كلّ من النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية التي بُثّت في وقت الذروة والمشمولة بعملية الرصد.

لذلك قرّر مركز "سكايز"، وفي ظل الهجمة والخطاب التحريضي على مجتمع الميم ـ عين بهدف ترهيبه وقمع كل النشاطات والاحتفالات التي تنظّم خلال شهر حزيران/يونيو المعروف بـ "شهر الفخر"، أن يُصدر تقريراً خاصاً يعتمد فيه على المنهجية نفسها في التقارير السابقة عبر رصد نشرات الأخبار الرئيسة في القنوات التالية: MTV، LBCI، OTV، تلفزيون لبنان، الجديد، والمنار، لكن مع إضافة عدد من الصحف والمواقع الإخبارية اللبنانية، وهي: الديار، النهار، اللواء، نداء الوطن، الأخبار، المدن، ميغافون، درج، وليبانون فايلز.

وهدف المركز من خلال هذا التقرير الخاص إلى رصد وتحليل الأداء الإعلامي في تغطية تلك الحملة والهجمة ضدّ المثليّين في لبنان، وتحديد الجهات التي تُصدّر خطاب الكراهية، وأيضاً كيف تنظر تلك الوسائل الإعلامية إلى قضايا المثليّة كملفات فضائحية-أخلاقية، أم أنها تعتبرها قضايا إنسانية وحقوقية بامتياز؟ تمّ اعتماد الفترة الزمنية الممتدة من 24 حزيران/يونيو 2022 إلى 27 منه، أي من تاريخ إصدار عدد من المواقف التحريضية من جهات دينية وسياسية ومؤسسات إعلامية ضد مجتمع الميم ـ عين.

توصيات

- ضرورة نبذ الخطاب التحريضي ضدّ الفئات المهمّشة، أو أي خطاب يؤجّج مشاعر الكراهية والعنف.
- ضرورة زيادة إنتاج التقارير التي تستهدف قضايا الفئات المهمّشة واحتياجاتها، نظراً إلى ضآلة نسبة التقارير التي عُرضت خلال الفترة المرصودة.
- في البرامج الحوارية التي تُبثّ عادة بشكل مباشر، على الإعلامي أو مقدّم البرنامج أن يكون له موقف رافض لخطاب الكراهية الذي يقدّمه الضيف، وأن يعترض على ذلك الخطاب بشكل واضح ومباشر.
- ضرورة تجنّب القوالب النمطية خلال مقاربة القضايا التي تُعنى تحديداً باللاجئين ومجتمع الميم ـ عين، واعتماد مقاربة حقوقية تستند إلى قرارات ومواثيق دولية تهدف إلى حماية واحترام حقوقهم، لا سيّما التي التزم لبنان بتنفيذها.
- ضرورة إعطاء مساحة أكبر للتحدّث عن احتياجات الفئات المهمّشة والتحدّيات التي تواجهها، إذ أن التغاضي عن قضايا تلك الفئات هو بحدّ ذاته تهميش لها.
- ضرورة اعتماد الصحافي أو الإعلامي على مصادر وجهات رسمية تُقدّم أرقاماً ومعلومات دقيقة وموثوقة، وألّا يقع في فخ الأرقام المبالَغ فيها، وألّا يقع كذلك ضحية الأخبار الكاذبة.
- على الصحافي أن يلتزم بالموضوعية، وتحديداً في ما يتعلّق بتحميل الأطراف الحقيقية مسؤولية ما يحصل من أزمات، وعدم الاكتفاء بنقل التصاريح الشعبوية لبعض الجهات السياسية التي تستثمر في القضايا الحقوقية لغايات ومصالح سياسية.
- تعزيز التقارير والمواضيع المتعلّقة بالفئات المهمّشة، وتحديداً في البرامج الحوارية، وتعزيز مشاركة ضيوف متخصّصين من ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان.

تويتر

تويتر

إعداد: جاد صفوان

على مدى السنتين الماضيتين، واجه لبنان عدّة أزمات. إلى جانب ذلك، ما زالت مشاعر الحقد والكراهية المتأتّية عن آثار الحرب الأهلية تضرب بجذورها في أعماق النفوس. لذا، يُسارع الكثيرون، في ظل عجزهم عن التصالح مع ماضيهم أو مع بعضهم البعض، إلى لوم "الآخر" على ما يصيبهم من مِحَن؛ وسرعان ما يتحوّل الجميع إلى أقلّيات. في هذا الإطار، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي متنفّساً أكبر للّبنانيين المُحبطين، خاصةً بسبب تزايد قمع الجهات الحكومية، فضلاً عن الجائحة التي أجبرت شريحةً كبيرةً من اللبنانيين على البقاء في بيوتهم.

في بادئ الأمر، كان من المقرر أن تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2020 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022. لكن مع تقدّم المشروع، تطوّرت المنهجية بدورها. فأصبح هذا التقرير يغطي الفترة من شباط/فبراير 2021 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، مع الإغفال عن بعض الأشهر إما بسبب عدم وجود تغريدات أو لعراقيل تقنية ظهرت خلال المشروع. نتيجةً لذلك، تمّ رصد 20 من أصل 24 شهراً، خلال فترة قدّمت نظرةً أعمق إلى القوى الدينامية السائدة في الساحة اللبنانية على تويتر.

تُظهر نتائج البحث أنّ الهاشتاغات لم تُستخدم بشكل متكرر كما كان متوقعاً في البداية في معرض بث خطاب الكراهية على تويتر. وقد انتشر جزء كبير من الخطاب الإشكالي عن طريق حسابات ذات مواصفات متشابهة، لكن غير مرتبطة بالضرورة بشبكة متينة من الحسابات الأخرى في كافة الحالات. أما المحرّضون الأساسيون الذين تمّ التعرف عليهم، فحسابات داعمة لحزب الله والتيار الوطني الحر، وكانت أكثرها نشاطاً حسابات تابعة للرجال، في حين أنّ حسابات النساء كانت الأكثر استهدافاً في أغلب الأحيان. فضلاً عن ذلك، سجّل الخطاب الباعث على الاستقطاب معدلات مرتفعة، مما ضيّق المساحة المتاحة للمحادثات البنّاءة، وأدى في مرات كثيرة إلى استغلال شرائح ضعيفة من المجتمع ككبش فداء.

المنهجية

قامت عملية البحث على رصد أبرز الهاشتاغات اليومية في الأسبوع الثاني من كل شهر، أي بين اليوم الثامن والثاني عشر من الشهر، في تمام الساعة العاشرة صباحاً. بالإضافة إلى ذلك، اختيرت الفترة الزمنية الممتدة بين 9:45 صباحاً و10:15 صباحاً، فتمّ خلالها تقييم أبرز الهاشتاغات. ولم يتم تسجيل إلا الهاشتاغات التي تضمّنت خطاباً إشكالياً على تويتر في كل شهر.

في الوقت نفسه، لُحظت أي تغريدات نُشرت خارج نطاق هذه الفترة الزمنية وتضمّنت خطاباً مماثلاً. هدف ذلك إلى زيادة الإلمام بأسباب انتشار هذا النوع من الخطاب المؤذي. بالإضافة إلى ذلك، قيّمت التقارير، بشكل وجيز، المواضيع المشمولة، ومواصفات المحرّضين، فضلاً عن الشبكات المحتملة التي تنشر الهاشتاغات و/أو التغريدات. كما تضمّن كل تقرير لقطات شاشة لتوضيح هذه الاتجاهات بشكل أفضل. ولإضافة بُعد آخر إلى هذه الدراسة، تمّ التعامل مع دمج المجموعات المهمّشة وإقصائها (مثل النساء، واللاجئين، ومجتمع الميم - عين، إلخ.) كمؤشرات يمكن استخلاص النتائج منها.

خلال الشهرين الأوّلين من المشروع، تمّت الاستعانة بموارد بشرية لتمشيط تويتر يدوياً، بحثاً عن خطاب الكراهية أو غيره من الخطابات ذات الإشكالية، مع التركيز على الهاشتاغات. لكن تبيّن أنّ هذه الطريقة لم تكن فعالةً، خاصةً وأنّ الكميات الهائلة من التغريدات تطلّبت اعتماد طريقة أكثر منهجيةً. فضلاً عن ذلك، لم تؤدِّ الهاشتاغات نفسها دوراً كبيراً كما كان متوقعاً، وبالتالي لم يتمّ تسجيل أي تغريدات. فكان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى إجراء تغيير طفيف في المنهجية خلال أول شهرين من عملية الرصد (كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/ يناير 2021)، واتّخاذ قرار باستبعاد هذين الشهرين.

بعد ذلك، تعاونت مؤسسة سمير قصير مع فريق من المطوّرين التقنيين من شركة "داتا أورورا" لإنشاء أداة يمكنها جمع التغريدات بشكل متواصل وآلي وفي الوقت الحقيقي، بناءً على مجموعة من الكلمات المفتاحية.

فاختارت المؤسسة هذه الكلمات المفتاحية التي ارتكزت، بشكل أساسي، على الأقلّيات في لبنان، فضلاً عن الصحافيين والعاملين في المجال الإعلامي الذين تحوّلوا، شيئاً فشيئاً، إلى أهداف لحملات الاستهداف على مدى السنوات القليلة الماضية. بعد عملية جمع البيانات، دعت الحاجة إلى جولة من الجهود البشرية لغربلة آلاف التغريدات وإيجاد تلك التي تتناسب مع معايير الدراسة. جدير بالذكر أنّ التحليل لم يشمل التغريدات التي نُشرت خارج نطاق تواريخ الرصد الشهرية، بهدف الحفاظ على سلامة التقرير. بناءً عليه، ينبغي التعامل مع هذه الدراسة كمحاولة لأخذ العينات عوضاً عن كونها جهداً شاملاً لتسجيل كل تغريدة نُشرت منذ انطلاق المشروع.

الكلمات المفتاحية

العمال المهاجرون/ اللاجئون		مجتمع الميم ـ عين		النساء	
العربية	الإنكليزية	العربية	الإنكليزية	العربية	الإنكليزية
لاجئ	Refugee	لوطي	Fagot/Faggot	المرأة	Woman
لاجئين	Refugees	لواط	Sodomy	النساء	Women
مخيم	Camp	شاذ	Abnormal	حوّا	Eve
نازح	Displaced	شاذة	Abnormal	عهر	Prostitution
فلسطيني	Palestinian	شذوذ	Abnormality	عاهرة	Whore
سوري	Syrian	مثلي	Homosexual	ساقطة	Bitch
عاملة منزل	Domestic Worker	ساحقة	Lesbian		
عاملات منزل	Domestic Workers	طبجي	Gay		
عاملة أجنبية	Migrant Worker				
عمال أجانب	Migrant Workes				
أجنبي	Foreigner				
أجانب	Foreigners				
خادم	Servant				
خادمة	Servant				
سرلنكية	Sri Lankan				
صانعة	Housekeeper				

الصحافيون/ الإعلام		العرق		الأشخاص ذوو الإعاقة	
العربية	الإنكليزية	العربية	الإنكليزية	العربية	الإنكليزية
اعلام	Media	عبد	Slave	معاق	Retard
صحافي	Journalist	عبيد	Slaves	معوق	Disabled
صحافة	Journalism	زنجي	Nigger	مختل	Deranged
فتنة	Strife	الزنوج	Niggers		
تحريض	Inciting				
يحرض	Incite				
تحرض	Incite				
سفارة	Embassy				
شيعة سفارة	Embassy Shiites				
عميل	Agent/Traitor				
عملاء	Agents/Traitors				
أمريكا	(just the Arabic version)				

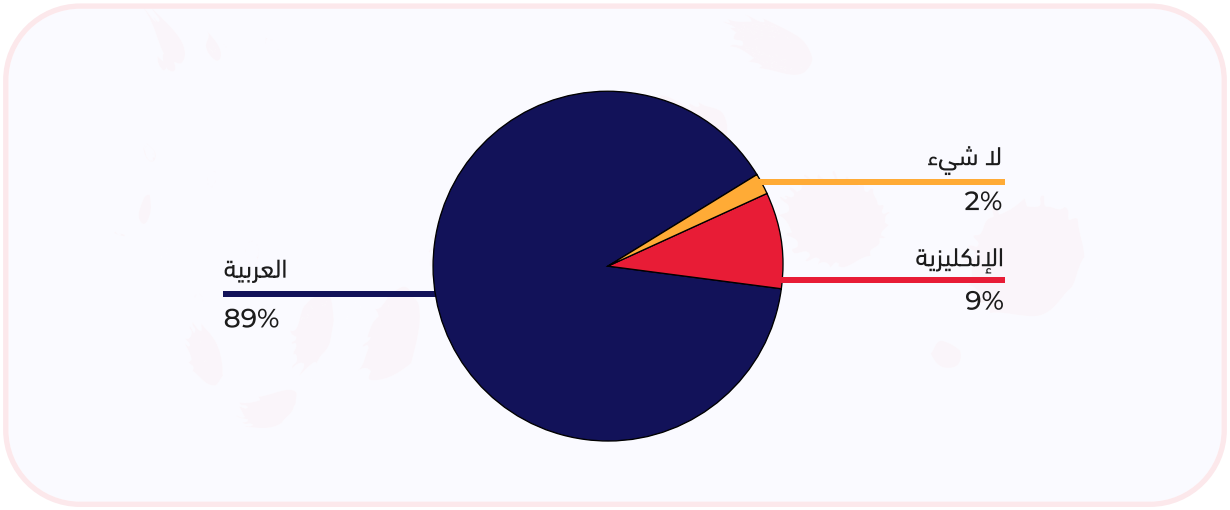

الرسم رقم 16: لغة التغريدات

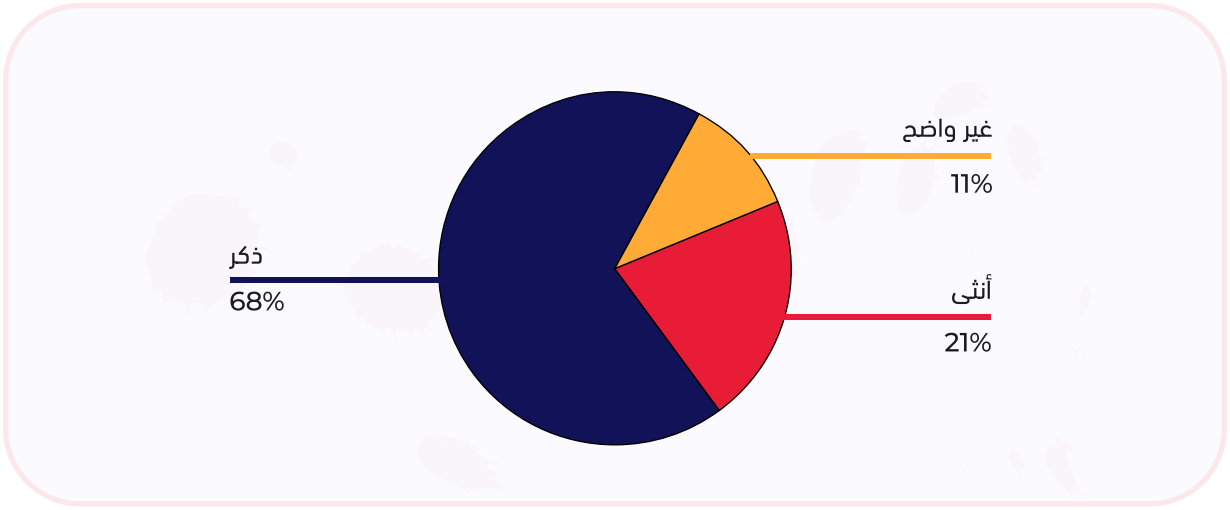

الرسم رقم 17: جنس صاحب التغريدات

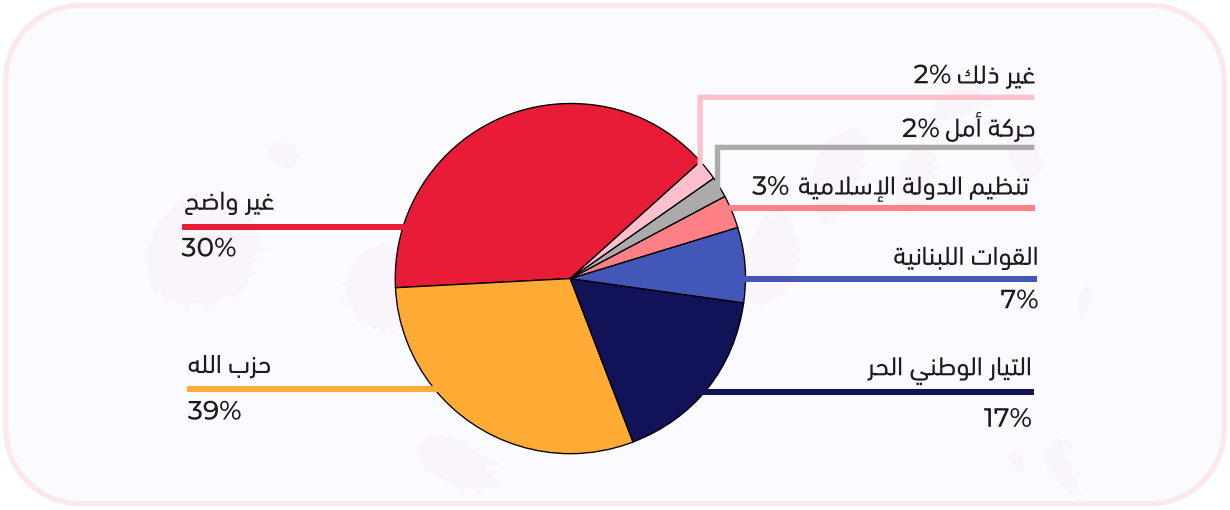

الرسم رقم 18: الانتماء السياسي لصاحب التغريدة

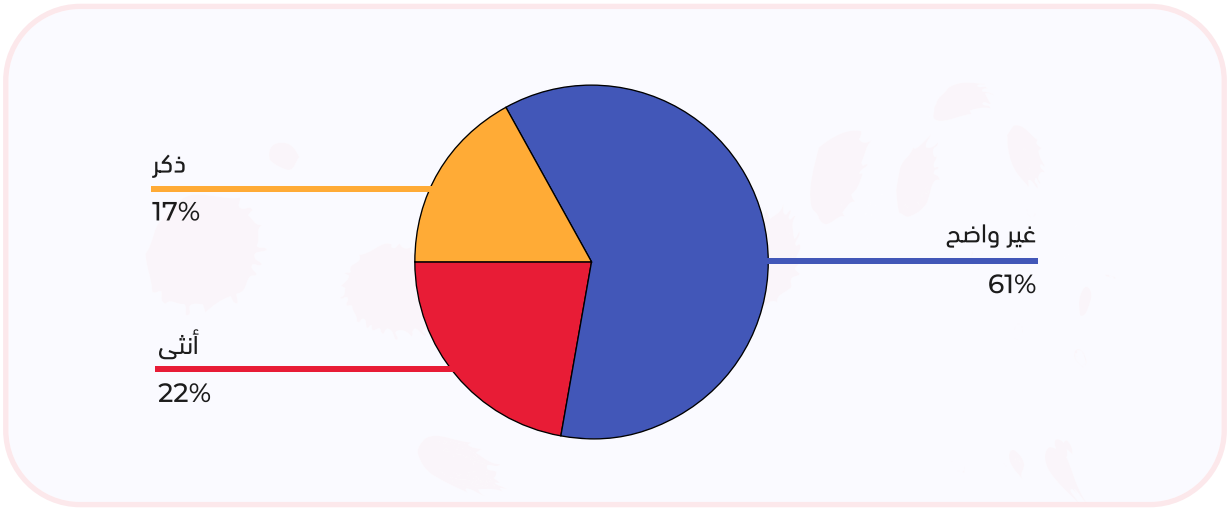

الرسم رقم 19: جنس الشخص المستهدف

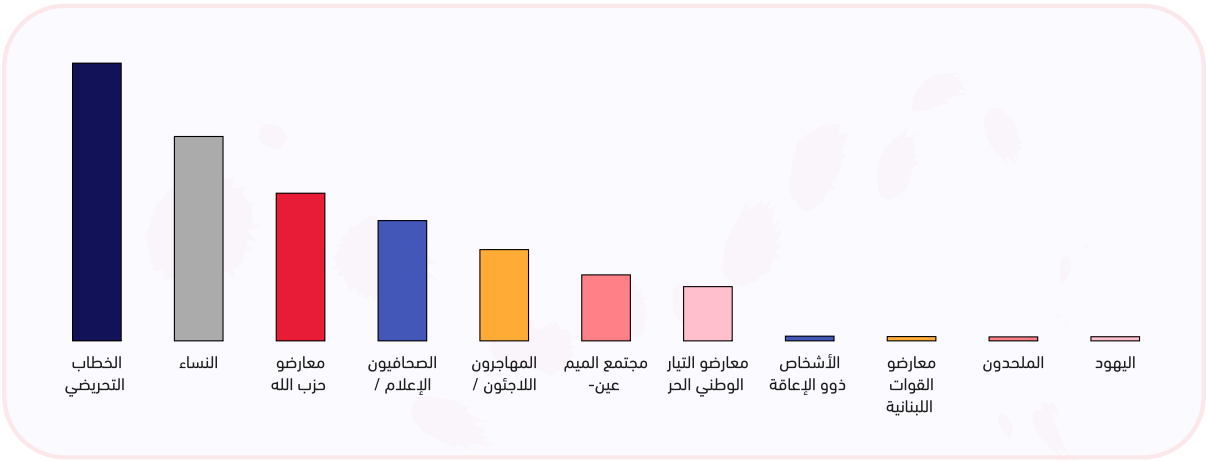

الرسم رقم 20: توزع التغريدات حسب المجموعات المهمشّة

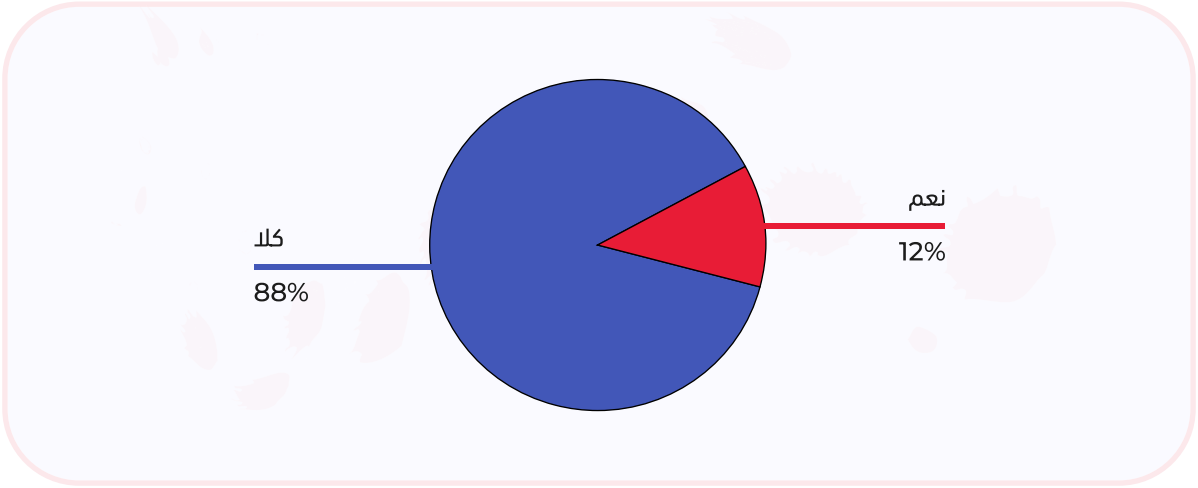

الرسم رقم 21: التغريدات الإشكالية ضمن فترة التقرير

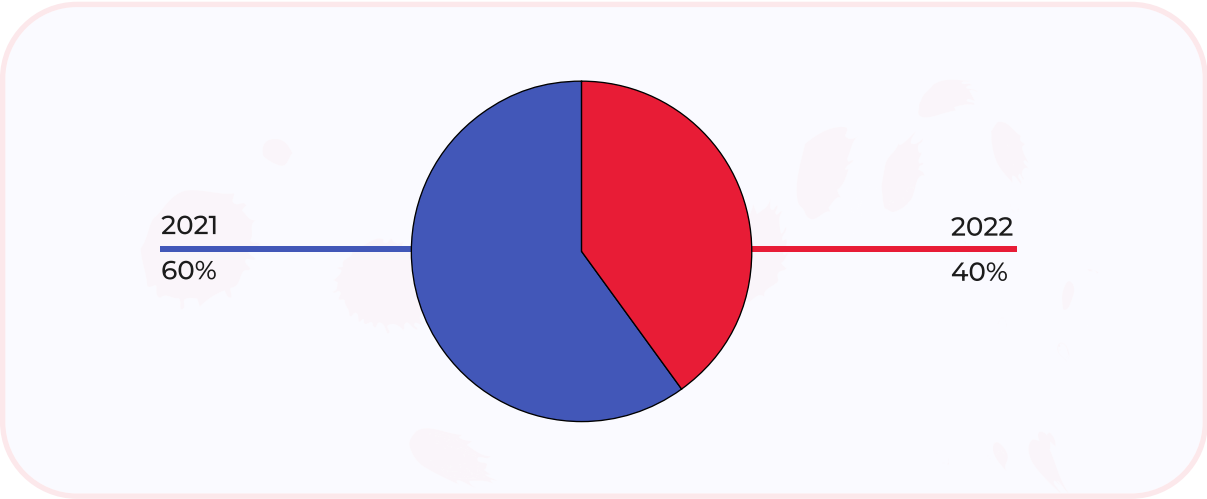

الرسم رقم 22: توزع التغريدات حسب السنة

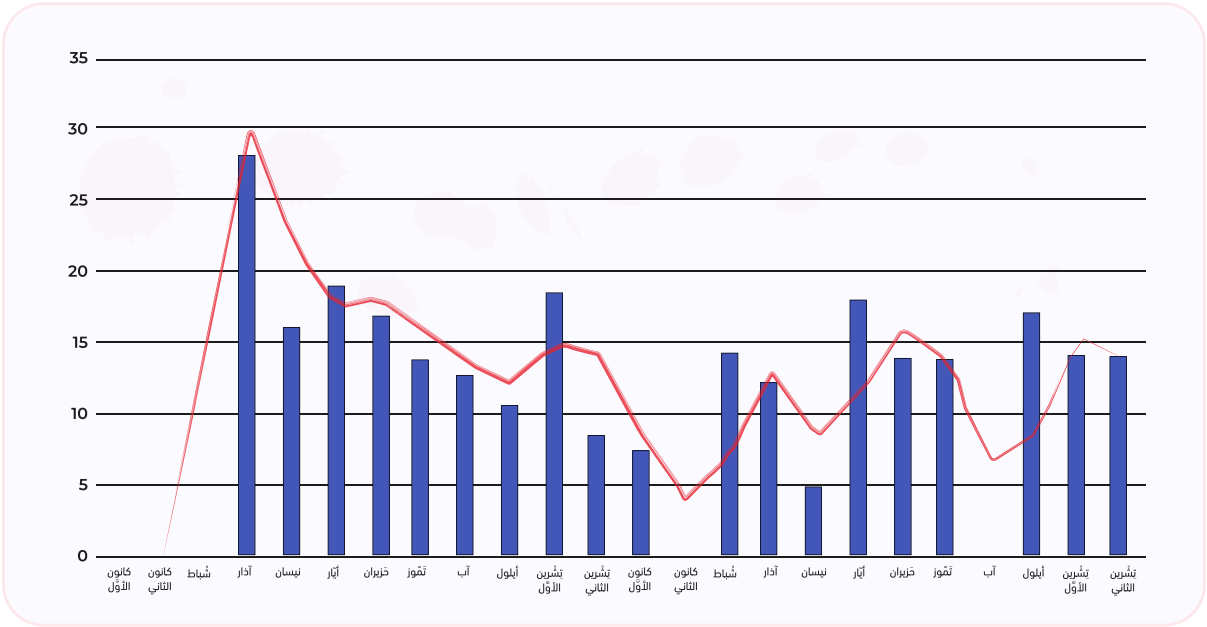

الرسم رقم 23: عدد التغريدات شهرياً

بالرغم من اختيار الكلمات المفتاحية باللغتين الإنكليزية والعربية، كانت الأغلبية الساحقة من التغريدات المرصودة منشورة باللغة العربية. زِد على ذلك أنّ أقل من 2% من التغريدات لم تتضمّن أي كلمة كونها تألّفت من صور أو وجوه تعبيرية بشكل غالب؛ وهي رموز يمكن استخدامها بكل سهولة للتشديد على فكرة الخطاب الإشكالي القائم، أو المساعدة على نشره، كما هو مبيّن في الرسم رقم 24 أدناه.

الرسم رقم 24

لعب الجندر أيضاً دوراً محورياً في عملية الرصد. فكان الرجال أكثر من نشر التغريدات بمعدّل 68%، مقابل 21% من النساء، بالإضافة إلى 11% من التغريدات تعذّر تحديد جندر صاحبها.

يكتسب هذا الأمر أهميةً إضافيةً، خاصةً عند مقارنته بالصورة رقم 20 أعلاه، حيث شكّلت النساء الشريحة الأكثر استهدافاً في المجتمع من بين سائر الأقلّيات التي تمّ تحديدها. كما تُظهر الصورة رقم 19 أنّ عدد الهجمات التي استهدفت النساء كان أكثر بقليل من تلك التي استهدفت الرجال. تجلّت هذه الظاهرة بأكثر من طريقة. على سبيل المثال، في الرسم رقم 25 أدناه، نشر صاحب التغريدة فيديو مجّد فيه العنف ضد المرأة، مسمّياً النساء بمصطلح مهين يُجرّدها من إنسانيتها (femoids). تُشكّل هذه التغريدة تكتيكاً شائعاً يقوم على استغلال الهاشتاغات الإيجابية الرائجة، سعياً إلى إغراقها بالخطاب المليء بالكراهية.

الرسم رقم 25

عند هذه المرحلة، لا بدّ من ذكر الهجمات المتكررة التي سُجّلت في مختلف مراحل المشروع على الصحافية ديما صادق، والتي تضمّنت في أغلب الأحيان شتائم متعلّقة بشخصها كامرأة، ومعايرتها بالفسق والفجور، وغير ذلك، لمجرّد أنها تملك آراءً سياسيةً مختلفةً أو لأنها عبّرت عنها بطريقة استفزّت خصومها السياسيين. وقد اختبرت صحافيات وعاملات أخريات في المجال الإعلامي الأمر نفسه. فقد ترافقت هذه الحملات غالباً مع خطابات تحريضية عامة، في خطوة شكّلت نزعةً سائدةً، واستُخدمت مراراً لتوجيه اتّهامات بالخيانة، لا ضدّ ديما صادق فحسب بل ضدّ كل من اعتبره أصحاب هذه الحملات خصماً سياسياً أيضاً. في الرسم رقم 26 أدناه، يستخدم صاحب التغريدة هاشتاغاً عاماً، مطالباً بمحرقة جماعية "لهالزبالة بلبنان".

الرسم رقم 26

تتّضح الصورة أكثر عند التمعّن في الانتماء السياسي لناشري هذه التغريدات. فقد شكّل مناصرو حزب الله أكثرية المهاجمين، بنسبة 39%، تلاهم مناصرو التيار الوطني الحر بنسبة 17%، والقوات اللبنانية بنسبة 7%، فضلاً عن بعض التغريدات التي نشرها مناصرو حركة أمل بنسبة 2%. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه خلال العام 2021، وثّق المشروع عدّة منشورات لناشطين في تنظيم الدولة الإسلامية، بالرغم من أنها كانت، في أغلب الأحيان، أقرب إلى كونها فيديوهات تعرض موجزاً إخبارياً "لإنجازاتهم". في معظم الحالات، عمد تويتر إلى حذف هذه المنشورات سريعاً. جديرٌ بالذكر أنّ كل هذه التغريدات نُشرت من قِبل الحساب نفسه الذي تمّ إغلاقه أيضاً.

أما بالنسبة إلى الهاشتاغات الأساسية والفترة الزمنية للرصد، فلم تؤدِّ دوراً أساسياً كما كان متوقعاً. فلم تكن أكثرية التغريدات التي تمّ رصدها مرتبطةً بهاشتاغ محدد أو اتّجاه معيّن. حتى التدرّج الشهري في الرسم رقم 23 نفسه لا يُظهر زيادةً جذريةً أو تراجعاً ملحوظاً بعد أول شهرين من العام 2021. عوضاً عن ذلك، يمكن ملاحظة تقلّبات منتظمة، مع تسجيل ارتفاعات حادة، غير متوقعة نوعاً ما، بين الحين والآخر.

فضلاً عن ذلك، لم تُرصد أي حملة كبيرة لمناهضة مجتمع الميم - عين. فكان الخطاب الموجّه ضدّ هذه الفئة إما غير موجود وإما مبطّن في أغلب الأحيان، باستخدام مصطلحات سلبية أو متحيّزة ضدّ المثليّين لشتم الخصوم السياسيين خلال المناقشات المحتدمة. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدّة أسباب. أحدها هو قلّة المناسبات التي يُجاهر فيها مجتمع الميم - عين بآرائه، وهذا أمر مفهوم بالنسبة إلى مجموعة مهمّشة تتعرّض للتمييز بشكل اعتيادي. ومن الأسباب المحتملة الأخرى الفترة الزمنية الشهرية المحددة سلفاً للقيام بالرصد، مما يمكن أن يفسّر الثغرات التي يعاني منها التقرير، خاصةً وأنه قد يتم شنّ حملات خارج نطاق هذه الفترة، كما كانت الحال عند رصد التقارير التلفزيونية. أما السبب الثالث، فقد يكون الميل الاجتماعي إلى فصل هذه الفئة المجتمعية وتجاهل وجودها، نظراً إلى الأحكام المجحفة الكامنة والثقافة السائدة التي لا تزال تنظر إلى المرأة ككائن دوني وإلى مجتمع الميم - عين كفئة ذات وجود مقيت وضار في المجتمع، كما هو مبيّن في الرسم رقم 27 أدناه. وفي حين لم يُسجّل أي هجوم على الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنهم لم يكونوا جزءاً من أي نقاش أساسي، مما يكشف أيضاً إلى أي مدى يمكن تهميش نضالهم.

الرسم رقم 27

بشكل عام، يتكرّر موضوع الهجمات ضد المرأة. فتُعتبر العاملات في المجال الإعلامي، في أغلب الأحيان، هدفاً للخطاب الإشكالي، لا سيما الإعلاميات اللواتي ينتقدن حزب الله والتيار الوطني الحر. فمن جهة، توصف هؤلاء الإعلاميات بطريقة سلبية، وِفقاً لمعايير أبوية بالية، كمحاولة للاستخفاف بآرائهن من خلال افتراءات تنمّ عن كره النساء. ومن جهة أخرى، يتمّ تشويه سمعتهنّ عبر وصفهنّ بـ "العميلات" بهدف التشكيك في مصداقيتهن وتعزيز خطاب قائم على "نحن مقابل هم" و"الخير مقابل الشر". نسجاً على المنوال نفسه، أدّت مصائب البلاد إلى تنامي شعور بالنفور والامتعاض تجاه المهاجرين واللاجئين الذين لم تتناولهم الأخبار والتغريدات إلا عند البحث عن كبش فداء. كما سُجّل الشعور نفسه تجاه المعارضين، أياً كانوا، الذين تُوجّه إليهم عادةً اتهامات بـ"التآمر على البلاد". هنا، يمكن ملاحظة علاقة بين أكبر متغيّر (يمكن تحديده[1]) في الرسم رقم 18 (مناصرو حزب الله) وأكبر متغيّرات (يمكن تحديدها[2]) في الرسم رقم 20 (النساء، الصحافيين/الإعلاميين، ومعارضو حزب الله). الأمر نفسه يمكن أن يُقال أيضاً عن مناصري التيار الوطني الحر (وهم ثاني أكبر مجموعة من ناشري هذه التغريدات) عند مناقشتهم مسائل المهاجرين/اللاجئين، مجتمع الميم - عين، ومعارضي التيار. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه عند التحدث عن "المعارضة"، تكون التغريدات عامةً في أغلب الأحيان، فلا تستهدف دوماً فرداً بعينه بل مجموعةً عامةً من الأشخاص الذين "يعارضون" حزباً معيّناً أو ينتقدونه.

1- أي غير المصنّف بأنه "غير واضح".
2- أي غير المصنّفة بأنها "خطاب تحريضي".

الرسم رقم 28: تغريدات تفيد بأنّ كل من يعارض حزب الله هو عميل للخارج (لا سيّما الإعلام)

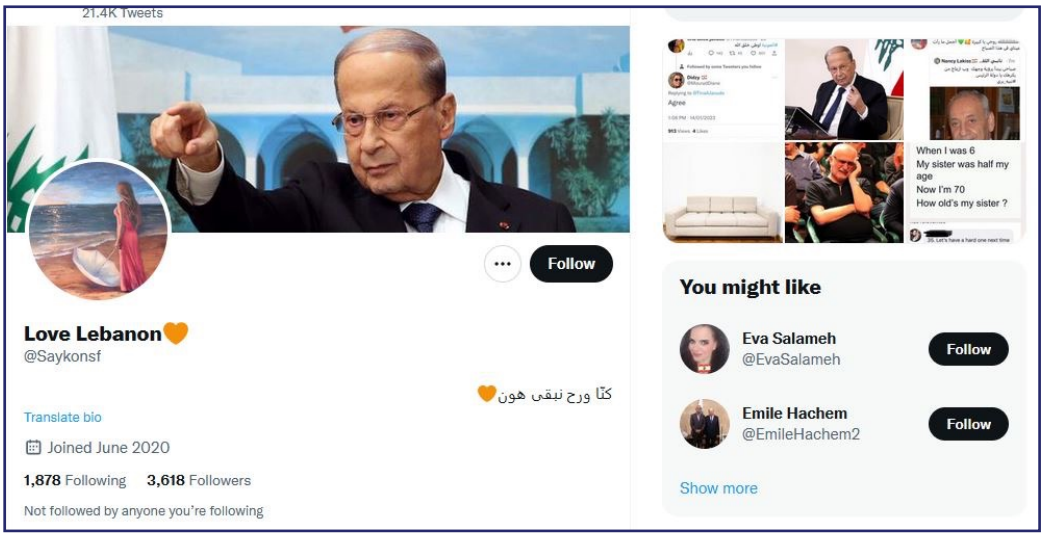

الرسم رقم 29: مثال عن مناصر للتيار الوطني الحر يستخدم لغةً متحيّزةً ضد المرأة وكارهة للمثليين ضدّ أحد المعارضين، مع الحضّ على العنف

الرسم رقم 30: نشر وتشجيع خطاب معادٍ للمهاجرين

الخلاصة

ما زالت المرأة من بين المجموعات الأكثر استهدافاً، أكان ذلك خلال مناسبات محدّدة أو بشكل غير مباشر ضمن إطار الثقافة الفرعية الأبوية السامة. فضلاً عن ذلك، تُوجّه أصابع اللوم والتأنيب غالباً إلى النازحين واللاجئين في أوقات الأزمات. لكنّ الاستنتاج الأهم هو أنّ الخلاف السياسي ما زال يُشكّل السبب الرئيسي للتبادلات الإشكالية والعنيفة على الشبكة الإلكترونية. ولما كانت وسائل الإعلام في لبنان ترتبط ارتباطاً كبيراً بالسياسة، تجد نفسها في مرمى النيران الهادفة إلى تشويه سمعتها وشيطنتها. في هذا الإطار، كانت المدة الطويلة للدراسة مفيدةً من دون شك لتوثيق حالات الخطاب الإشكالي، إلا أنّ القيام بذلك لأسبوع واحد من كل شهر، فضلاً عن قيود أخرى، أدى إلى استبعاد عدّة تغريدات وحملات كان من الممكن أن تؤمّن مجموعة بيانات أكثر شموليةً وقرباً من الواقع.

فايسبوك

فايسبوك

إعداد: جاد هاني

المنهجية

بالرغم من صعوبة تحديد اتّجاهات قابلة للتعميم من خلال هذه الدراسة، ركّزنا على تتبّع المنشورات والتعليقات المُتاحة التي تناقش أو تعالج، بشتى الطرق، قضايا المجتمعات المهمّشة على صفحات متنوّعة خاصة بأحزاب سياسية، وصحف، ومحطات إخبارية، ومواقع إخبارية، ومنظمات مجتمع مدني، فضلاً عن منشورات تتضمّن خطاباً إشكالياً، أو إقصائياً، أو متعصّباً على وجه التحديد. وفي حين يمكن أن يتنوّع تعريف هذا الخطاب بين حالة وأخرى، تُسلّط هذه الدراسة الضوء على مظلّة جامعة ومرنة من الحالات، تضمّ التقارير غير المسؤولة، والمبالغات، والتعميم، والتحريض، والتعليقات الإقصائية.

كان من المستحيل احتساب كل منشورات الصفحات التي تمّ تحليلها بشكل يدوي لفهم نطاق المشكلة نسبةً إلى إجمالي عدد السكان. فقمنا بتحليل عينة من 37 صفحةً من خلال محرّك بحث فايسبوك، بهدف كشف خطاب الكراهية ضد المجموعات المهمّشة التي شكّلت موضوع الدراسة. سعياً إلى ذلك، استخدمنا كلمات مفتاحية خاصة بكل مجموعة مهمّشة لإيجاد المنشورات التي حلّلتها هذه الدراسة.

جدير بالذكر أنّ الفترة الزمنية التي تمّ خلالها جمع هذه المعلومات كانت محصورةً، بشكل دقيق، بالمنشورات والتعليقات التي نُشرت خلال الأسبوع الثالث من كل شهر، وبالتحديد بين اليوم الخامس عشر والثاني والعشرين من الشهر.

العاملات المنزليات المهاجرات

المعلومات الأساسية والسياق

تعرّض لبنان، على مدى السنوات الثلاث الماضية، لإحدى أسوأ فترات الانكماش الاقتصادي في تاريخه، ممّا أثّر على قيمة دخل كل السكان وقدرتهم الشرائية. وتشكّل العاملات المنزليات المهاجرات اللواتي يعانين من قانون عمل جائر يُعرف باسم نظام الكفالة، إحدى الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بذلك في البلاد. فنظام الكفالة يُجرّد العاملات من معظم حقوقهن الإنسانية الأساسية، وهو يُعتبر بحسب بيانات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الدولية، شكلاً من أشكال "العبودية الحديثة"، خاصةً بسبب العلاقة التقييدية التي تربط العاملات المنزليات بأصحاب العمل.

شدّدت جائحة كوفيد-19 القيود الحالية المفروضة على حرية تحرّك العمّال المهاجرين الذين لم يكن يُسمح لهم، في بادئ الأمر، بالعودة إلى أوطانهم. بدءاً من 2019، لم يعد باستطاعة معظم الأُسر المنتمية إلى الطبقة الوسطى تحمّل أجور العاملات المقيمات معها في البيوت، ممّا أدى إلى هروب الآلاف من العاملات المهاجرات إلى بلدانهنّ، ضمن إطار برامج خاصة للإعادة إلى الوطن، وذلك بعد محاولات متكررة باءت بالفشل لاسترداد أجورهنّ المستحقة، ممّا تحوّل في بعض الحالات إلى نزاعات قانونية.

في خضمّ هذه الاضطرابات، تعرّضت فئات اجتماعية عديدة، ولا سيّما العاملات المنزليات المهاجرات، لمزيد من التهميش والنسيان، في ظل انشغال معظم المواطنين والسكّان بالتغييرات الاقتصادية والسياسية المحلية الكبيرة والتهائهم بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التراجع الاقتصادي الحالي، ومصير الودائع المصرفية، والانتخابات الرئاسية. مع ذلك، لا بدّ من تسليط الضوء على بعض المحاولات لمواصلة العمل الجماعي من خلال جهود بعض الحلفاء المحليين من لبنان، كالاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الذي نجح في رفع دعاوى قانونية وتقديم شكاوى بحق أصحاب العمل الاستغلاليين. كما تُركّز منظمات غير حكومية أخرى، مثل حركة مناهضة العنصرية، على توفير حلول اقتصادية بديلة للعاملات المنزليات المهاجرات المقيمات في لبنان.

بهدف تلخيص البيانات التي تمّ جمعها وعرضها بشكل أفضل، يمكن الاطّلاع أدناه على بعض الجداول والرسوم البيانية. لكن من بالغ الأهمية التنبّه إلى أنه لا يمكن اعتبار المؤشرات المتأتّية عن هذه البيانات حاسمةً أو نهائيةً بسبب محدودية النطاق الذي يتمّ تحليله.

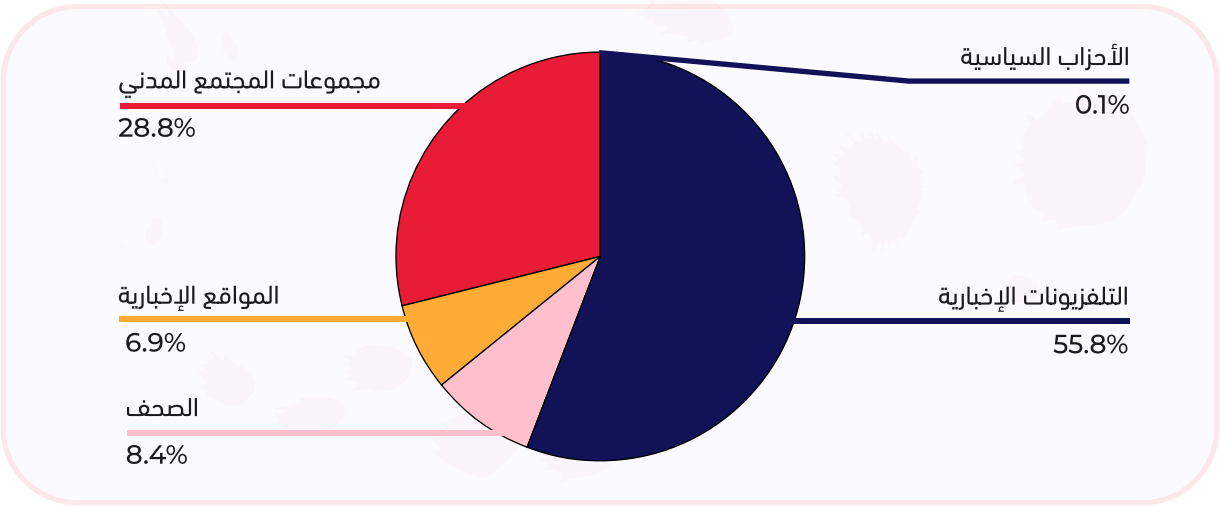

الرسم رقم 31: طريقة توزّع التعليقات والمنشورات حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة

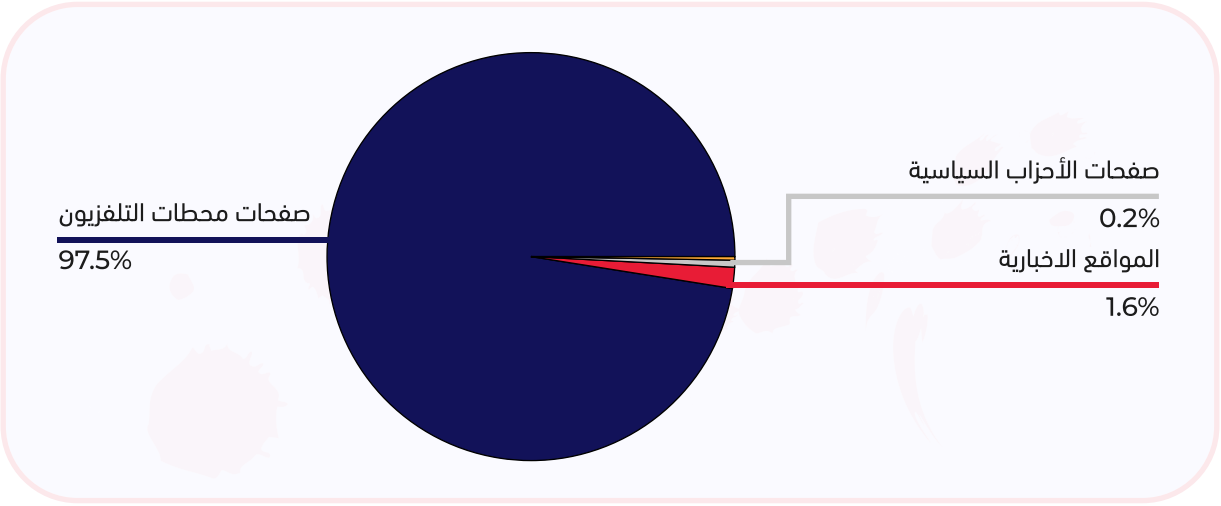

الرسم رقم 32: طريقة توزّع التعليقات الإشكالية وِفقاً لنوع الصفحة

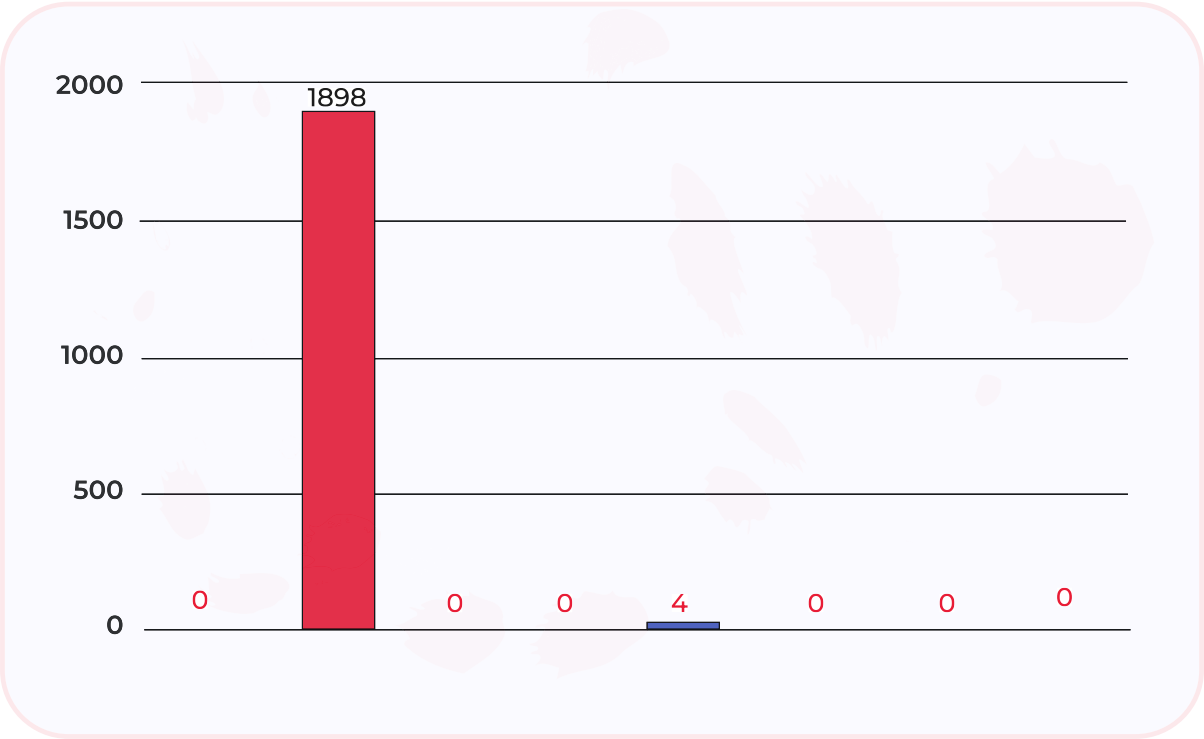

الرسم البياني رقم 33: طريقة توزّع التعليقات الإشكالية وِفقاً للمحطة التلفزيونية

تحليل البيانات والمؤشرات الأساسية

عند تحليل البيانات أعلاه، يمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات أساسية:

1. من الواضح أنّ نضال العاملات المنزليات المهاجرات قد أُسقط من النقاش العام، لا سيّما وأنّ كافة المحطات التلفزيونية والصحف المحلية تقريباً باتت لا تفرد إلا مساحةً صغيرةً جداً لتغطية هذا الموضوع. في هذا الإطار، تُظهر الرسوم 31 و32 و33 استثناءً تُمثّله محطة الجديد، يتعلّق بحادثة تعرّضت لها المذيعة داليا أحمد التي واجهت تعليقات عنيفة وعنصرية بعد انتقادها قادة سياسيين مثل أمين عام حزب الله. فتمّ شنّ حملة كبيرة ضدّها، أضفت طابعاً "عنصرياً" على السيدة أحمد، عبر الاستشهاد بشكل مُخزٍ بأصولها السودانية وبشرتها السمراء، في محاولة لنزع الشرعية عن انتمائها إلى البلاد. لكنّ هذه الحادثة شكّلت الاستثناء للقاعدة في البيانات التلفزيونية، خاصةً وأنّ البحث الذي طال محطات تلفزيونية أخرى لم يُسفر عن أي تغطية للموضوع، إلا في ما ندر.

2. مع أنّ هذا الموضوع أُسقط من وسائل الإعلام الإخبارية السائدة، إلا أنّ مواقع إخبارية متنوّعة على فايسبوك كسرت هذا التعتيم. مع ذلك، كانت تغطيتها تنطوي على إشكاليةٍ في أغلب الأحيان كونها تؤطّر العاملين المنزليين المهاجرين كالمعتدين في بعض قضايا القتل، مع الإغفال عن ديناميات القوى في العلاقة بين صاحب العمل والعامل. لحسن الحظ، كانت أكثرية التفاعلات مع هذه المنشورات تُبدي تعاطفاً مع العاملات المنزليات، ممّا يفسّر النسبة المتدنّية من التعليقات ذات الإشكالية في تقارير المواقع الإخبارية.

3. أخيراً، تجدر الإشارة إلى التغطية التي يقوم بها بعض منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى دعم العمّال المنزليين المهاجرين وفضح حالات الإساءة. ولعلّ أبرز مثال على ذلك موقع "هذا لبنان" الذي منح العاملة المنزلية المهاجرة التي تواجه الإساءة في أسرة ربّ عملها منبراً لعرض قصصها، بالإضافة إلى حركة مناهضة العنصرية.

المرأة والمساواة بين الجنسين

المعلومات الأساسية والسياق

شهدت قضية حقوق المرأة في لبنان عدّة تقلّبات على مدى السنتين الماضيتين. في بادئ الأمر، كانت هذه المواضيع تتعرّض للحجب مقابل قضايا أخرى، وهو أمر ازداد حدّةً خلال الاضطرابات السياسية التي طغت على الساحة الوطنية. وازداد الطين بلّةً بشكل هائل بعد مراحل الإغلاق المتعاقبة، ممّا أدى إلى احتجاز النساء مع من يمارس العنف ضدّهنّ، وأسفر عن تزايد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، واجهت المرأة تحدّيات عديدة أخرى بسبب رفع الدعم الحكومي عن السلع، في خضمّ امتناع وزارة الاقتصاد والتجارة عن مراعاة النساء في برامجها السياساتية، ممّا كرّس اعتماد المرأة اقتصادياً على الرجل في وحدتها الأُسرية، وفاقم الآثار السلبية لديناميات السلطة من جديد.

من جهة أخرى، اكتسب مفهوم حقوق المرأة وانتقاد الخطاب الإشكالي ضدّها اهتماماً على المستوى الوطني، بعد زيادة ملحوظة في معدّلات العنف الأُسري خلال الجائحة. فمهّد هذا الأمر الطريق أمام إجراء محادثات أكثر جدّية حول تمثيل المرأة في الدوائر السياسية. ومع أنّ الأحزاب الطائفية رفضت مناقشة أي إمكانية لاعتماد كوتا نسائية عند تشكيل اللوائح الانتخابية، إلا أنّ تمثيل المرأة أصبح معياراً أساسياً في تشكيل هذه اللوائح بالنسبة إلى أكثرية المجموعات المستقلّة. كما عاد هذا الموضوع للظهور في الآونة الأخيرة، بعد أن قدّم عدّة نواب مسودّة قانون بهدف توطيد الأسس القانونية اللازمة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، في إطار جهد قامت به منظمة أبعاد، مع إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تحت شعار #NoShameNoBlame.

بالرغم ممّا ورد أعلاه، يبقى خطر تهميش هذه القضية عالياً جداً في سياق الاضطرابات السياسية والغموض المحيط بالوضع الأمني. فضلاً عن ذلك، أثّرت الأزمة الاقتصادية بشكل غير متناسب على المرأة في سوق العمل، خاصةً على صعيد تدريبها وتطوير قدراتها. نتيجةً لذلك، تمكّنت المنظمات التي تركّز على مساعدة اللاجئات من توسيع نطاق خدماتها ودعمها، لتشمل بذلك النساء اللبنانيات. في هذا السياق، لا يكفي تقدُّم المرأة انتخابياً في المجال السياسي، ولا تقديم مسودّات قوانين شكلية تدّعي حماية المرأة، خاصةً في ظل وجود مشكلات منهجية وبنيوية جسيمة، وعدم التأكّد ممّا إذا كان المجتمع المحلي يدافع عن حقوق المرأة فعلياً أم لا.

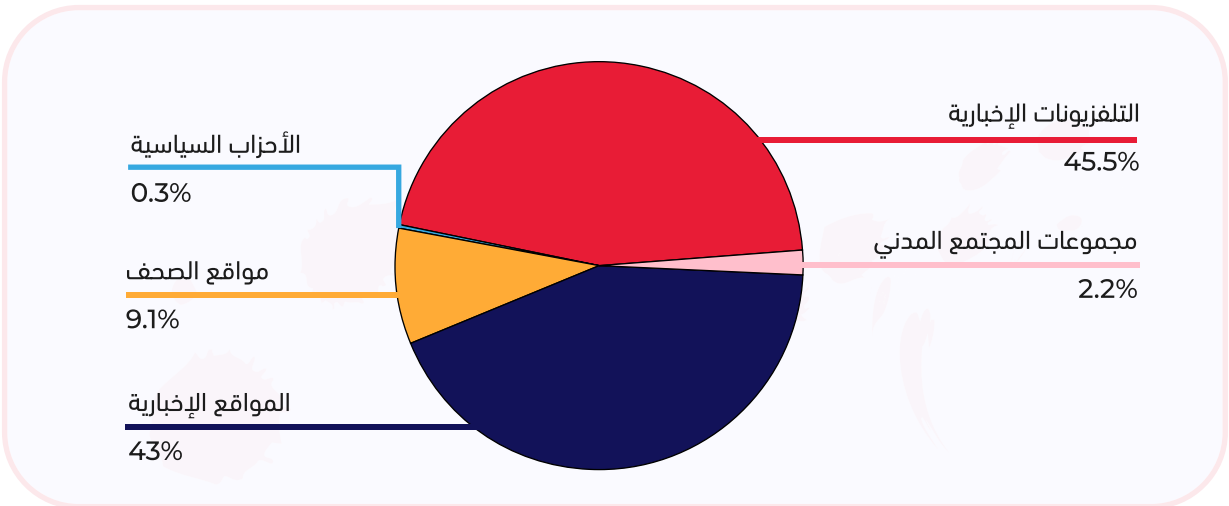

الرسم البياني رقم 34: توزّع التعليقات والمنشورات حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة

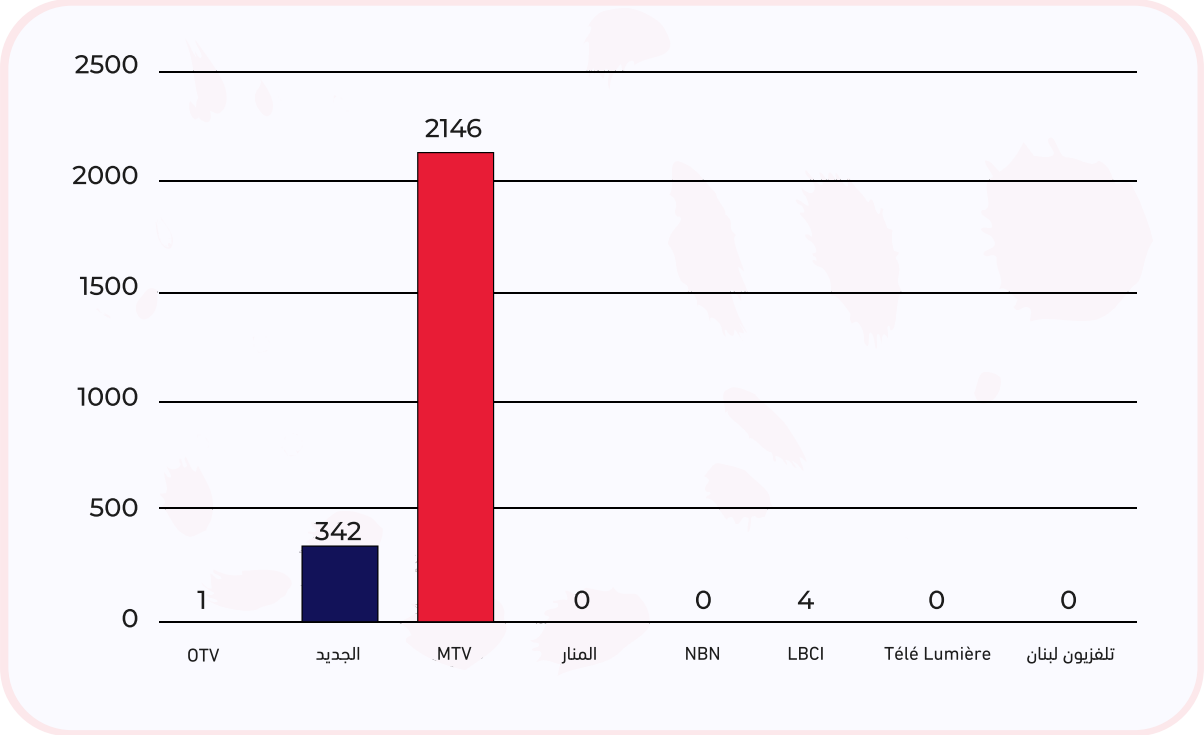

الرسم رقم 35: توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وِفقاً لصفحة المحطة التلفزيونية على فايسبوك

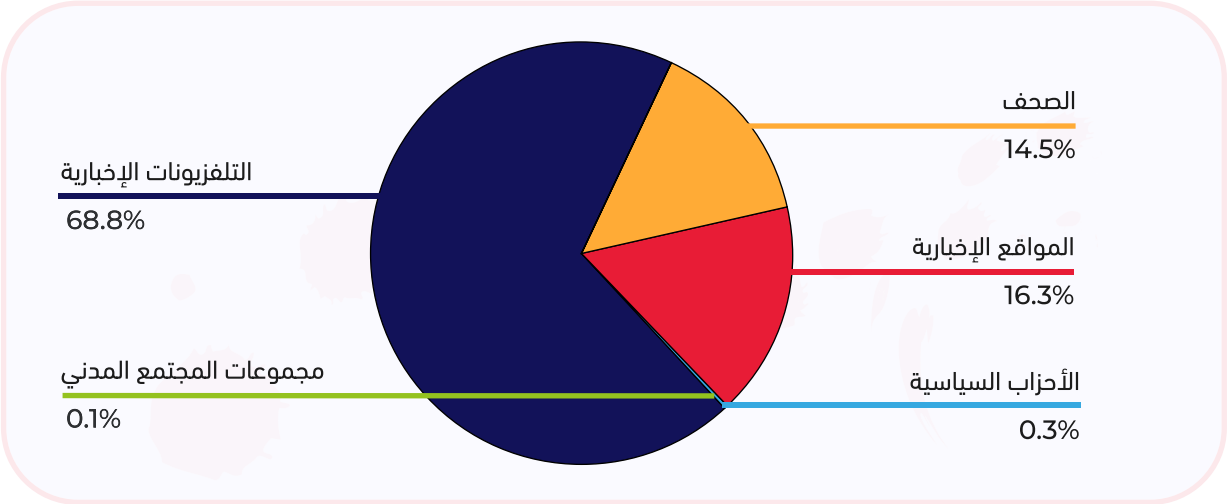

الرسم رقم 36: نسبة التعليقات الإشكالية حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة على فايسبوك

تحليل البيانات والمؤشرات الأساسية

خلال احتدام النقاش السياسي، يميل الرجال إلى استخدام الشتائم المتحيّزة ضدّ المرأة والكارهة لها للتنديد بمنافِساتهم النساء. فتوحي هذه التعليقات بأنّ أصحابها يستطيعون التحكّم بأجساد النساء، واللجوء إلى الافتراءات لتشويه صورة المرأة ونعتها بالفسق والفجور. بعبارة أخرى، يمكن المجادلة في أنّ المنافسة السياسية والمحاججة ضمن البلاد تُحتّم تشكيل ثقافة حماية نسوية.

تطوّرت هذه الأفعال في مراحل أكثر تقدّماً، لتُستخدم كسلاح يهدّد نهضة المرأة في الشأن العام والمجال الإعلامي. ولعل أحد الأمثلة على ذلك حالة ديما صادق وما تتلقّاه من ردود فعل عنيفة وهائلة بسبب وجهة نظرها المعارِضة لحزب الله. فتُعرف هذه الجماعة المسلّحة باستخدامها المكثّف لجيشها الإلكتروني، ممّا يفسّر العدد المرتفع للتعليقات ذات الإشكالية التي تلقّتها محطة MTV، حيث تعمل صادق. إلى جانب ذلك، نشرت MTV عدّة منشورات "غير لائقة" عن ميا خليفة، حفّزت المستخدمين على كتابة تعليقات ذات إشكالية، أسرفوا فيها في التشهير بها، والتصرّف معها كشرطة آداب، وانتهاك حقها بالاستقلالية الجسدية.

في المقابل، يبدو أنّ هناك تعاطفاً شعبياً واسعاً، على مستويات متنوّعة، مع النساء اللواتي يواجهن عنفاً أسرياً. فيخضع الأزواج المعتدون لقدر كبير من المساءلة بالمعنى الاجتماعي للكلمة، بالرغم من أنّ الدولة لا تتّخذ إجراءات كثيرة في هذا المنظور على المستويين المؤسساتي والقانوني. لكن من غير الواضح ما إذا كان هذا التعاطف ينبع من اعتبار البعض أنّ المرأة تعاني أوجُه ضعف متأصّلة، أم من وجهة نظر نسوية تجاه الأمان الموجود في المنزل. تجلّى هذا الأمر بشكل واضح في التعليقات على المواقع الإخبارية التي قامت بتغطية قضايا العنف الأُسري. أما في حالات أخرى، تواجه المرأة التي تظهر في "صور إيحائية" انتقادات شديدة اللهجة لكونها تتحكّم بجسدها كما يحلو لها، ممّا يدفع بأصحاب التعليقات المحافظة إلى أن يُملوا عليها كيف ينبغي أن تتصرّف.

اللاجئون

المعلومات الأساسية والسياق

في خضمّ الانهيار الاقتصادي الكارثي، تصرّفت السلطات اللبنانية وِفق إيمان عميق بالسردية القائلة إنّ تدفّق اللاجئين السوريين لم يكلّف لبنان مليارات الدولارات فحسب، بل تسبّب بالمزيد من الأضرار لاقتصاد متدهور. في سياق هذه العملية، اقتنع جزء كبير من السكان اللبنانيين بأنّ الحلّ للانهيار المالي الذي يعاني منه أبناء البلد هو وضع خطة حكومية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم في سوريا.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فما زال تلوّث المياه والقيود الصحية يجتاحان مخيّمات اللاجئين، في ظل تدهور النظام الطبي في هذه المخيّمات، خاصةً بعد أن تمّ استبعادها في بادئ الأمر من الخطة الحكومية للقاح كوفيد-19. على المستوى الأمني، تتعرّض مخيمات اللاجئين لتهديدات ملحوظة، خاصةً مع طرد السوريين من الأماكن التي يسكنون فيها بسبب التعصب ضدّهم.

يبدو أنّ الطبقة الحاكمة في لبنان تُصرّ على المضيّ في تحميل الأشخاص الذين يفتقدون حقوقهم الأساسية أغلى ثمن ممكن، وإجبارهم على تقديم تضحيات لضمان سلامتهم، واستقرارهم، واستقلاليتهم المادية. فبالرغم من عدم وجود أي مؤشرات تدلّ على أنّ الوضع في سوريا آمن على أكثر من صعيد، لا تزال الحكومة تُصرّ على مواصلة مسار إعادة اللاجئين السوريين. خطت هذه العملية خطوةً إضافيةً إلى الأمام، مع زيارة مسؤولين لبنانيين لسوريا، واجتماعهم بوزير الإدارة المحلية السوري حسين مخلوف، الذي زعم أنّ سوريا جاهزة لإعادة اللاجئين من لبنان إلى بلدهم في سوريا.

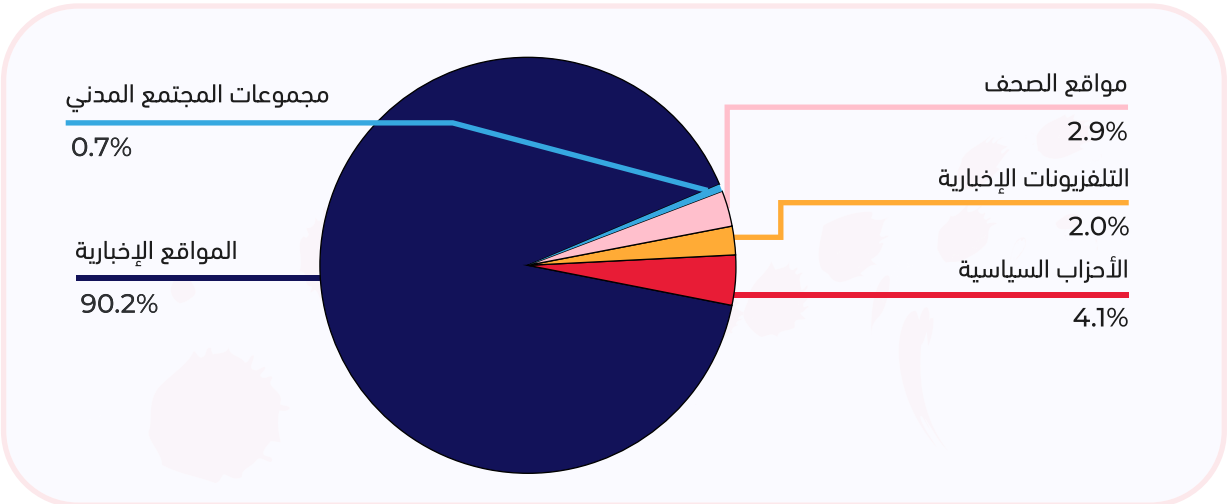

الرسم رقم 37: طريقة توزّع التعليقات والمنشورات حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة

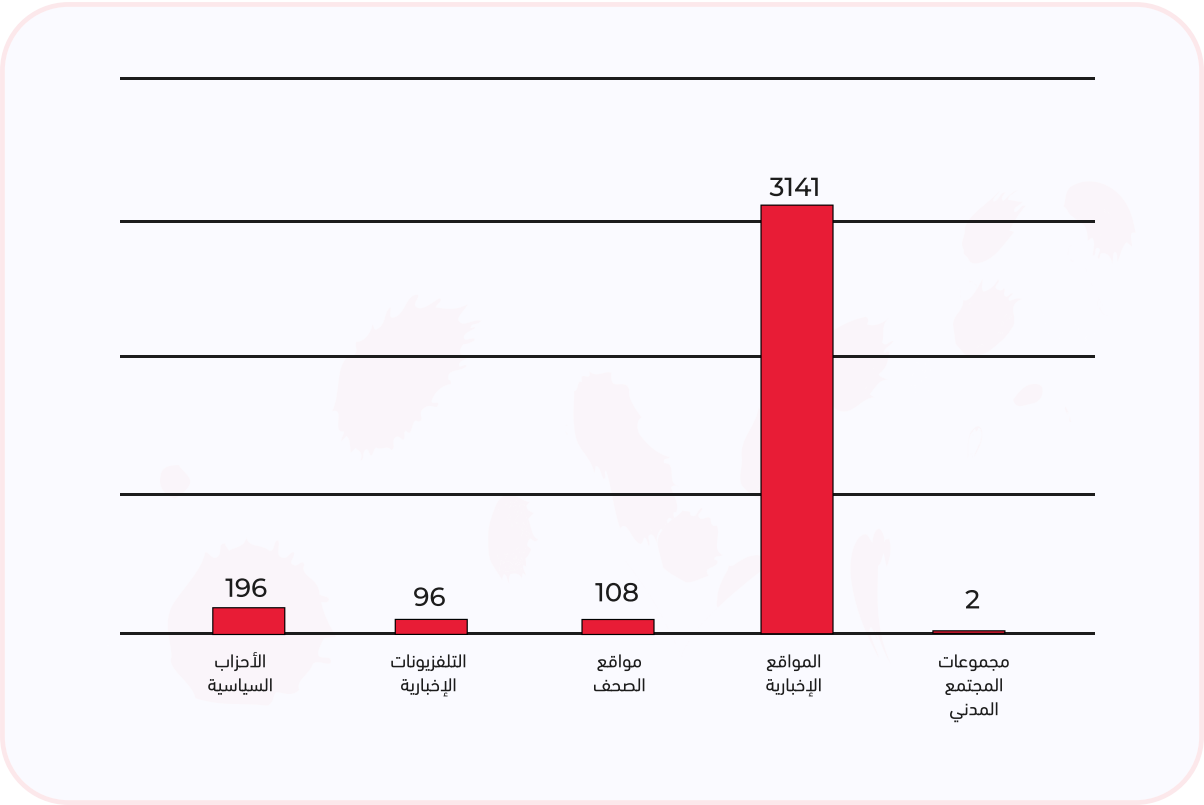

الرسم رقم 38: توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة

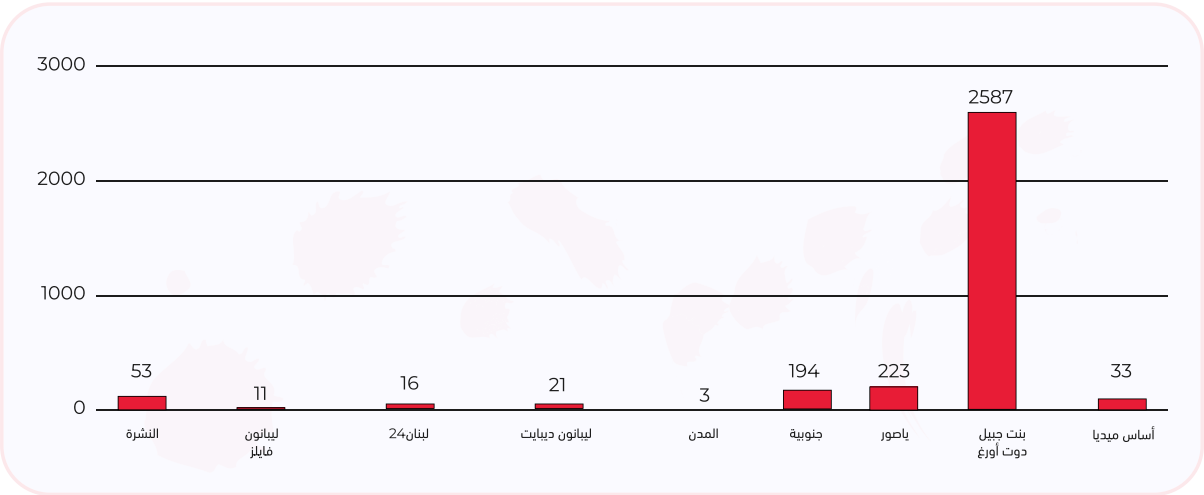

الرسم رقم 39: طريقة توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وِفقاً للموقع الإخباري

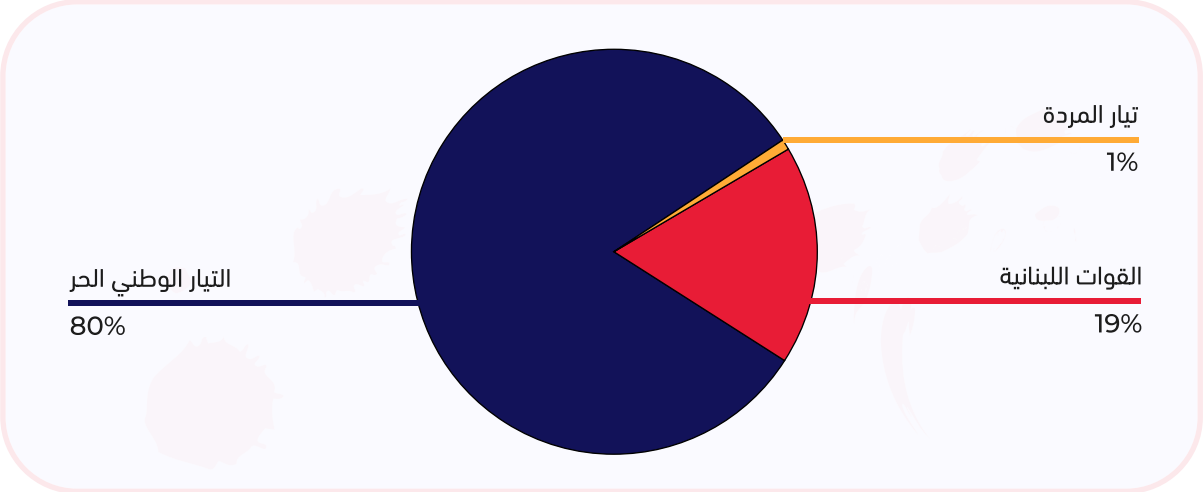

الرسم رقم 40: توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وِفقاً لصفحات الأحزاب السياسية على فايسبوك

تحليل البيانات والمؤشرات الأساسية

تُظهر البيانات أنّ اللاجئين يحتلّون المرتبة الثانية، بعد مجتمع الميم - عين، من حيث نسبة التعليقات الإشكالية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ حملات الكراهية ضد اللاجئين تشهد تقلّبات تِبعاً للسياق الاجتماعي - الاقتصادي للبلاد. عندما بدأت مؤسسة سمير قصير برصد خطاب الكراهية في 2020، كانت الطبقة الحاكمة غارقةً في القضايا التي تؤثّر على عامة السكان، كالبطالة، والقمع، وتصفية الحسابات المصرفية والمدّخرات. نتيجةً لذلك، لم تحتلّ "مكافحة اللاجئين" أولويةً بالنسبة إلى أكثرية السكان اللبنانيين، ممّا أدى إلى تراجع التعليقات الكارهة للأجانب على الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية اليمينية على فايسبوك.

مع ذلك، كان المستخدمون الذين يُعلّقون على صفحات القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، خلال موسم الانتخابات، يحكمون على أداء الحزبَين ذوَي الأغلبية المسيحية، وفقاً لموقفهما تجاه عودة اللاجئين السوريين، عند اختيار مرشّحيهم، خاصةً وأنّ الانتخابات فرضت مناقشة هذه الأولوية السياسية. خلال هذا الوقت، كان من السهل أن يتمّ تطويع الخطاب الطائفي والكاره للأجانب، فضلاً عن الشكاوى الاقتصادية، لكسب الأصوات. من هذا المنطلق، تلقّت منصّات الأحزاب السياسية على فايسبوك أعلى عدد من المنشورات والتعليقات الإشكالية عن اللاجئين.

شهدت المرحلة الأخيرة من فترة الرصد أعلى زيادة في عدد التعليقات الإشكالية ضدّ اللاجئين. فتبيّن أنّ البيانات التي جمعتها مؤسسة سمير قصير تتوافق مع التطورات التي جرت في شهر آب/أغسطس 2022، مع اجتماع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين لبنانيين وسوريين، للتفاوض على وضع اللاجئين السوريين في لبنان. جدير بالذكر أنّ رئيس الجمهورية آنذاك، ميشال عون، كان يطالب بالعودة الفورية للّاجئين السوريين بشكل خاص، ممّا يظهر جلياً في صفحات فايسبوك، والمواقع الإخبارية، والمحطة التلفزيونية الموالية للحزب السياسي الذي أسسه الرئيس، أي التيار الوطني الحر.

عالجت هذه الصفحات أزمة اللاجئين السوريين. فتراوحت ردود فعل المستخدمين بشأن هذا الموضوع بين انتقاد رئيس الوزراء لعدم رفعه مستوى معالجة هذه المسألة بما يكفي، واتهام اللاجئين بالمساهمة في تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان، والدعوة بشكل صريح إلى طردهم القسري. كما تلقّت منصّات أخرى، خاصةً المواقع الإخبارية التي لا تتّفق بالضرورة مع الرئيس دوماً، نصيبها من التعليقات الإشكالية والتمييزية، خاصةً موقع بنت جبيل. يفترض هذا الأمر أنه بالرغم من أنّ خطاب الكراهية بدأ، في هذه الحالة، كأولوية محدّدة لدى أحزاب معيّنة، إلا أنه سرعان ما تطوّر ليطغى على الجمهور العريض بشكل عام.

مجتمع الميم - عين

المعلومات الأساسية والسياق

مع أنّ لبنان اختبر نوعاً من التقدّم والنكسات في ما يتعلّق بقضايا الجندر، والجنس، ومجتمع الميم - عين في الأشهر الأخيرة، ما زالت الدولة منشغلة بتحدّيات سياسية، واجتماعية، واقتصادية من نوع آخر. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب أجواء التعصّب السائدة بين السكان بشكل عام، وترداد رجال الدين المتسلّطين للعبارات نفسها، فضلاً عن عدم قيام المجتمع والإعلام بإعطاء الأولوية لهذه القضايا، لم تحصل هذه الفئة المجتمعية على ضمانات كثيرة، بالرغم من بعض التطورات القضائية التي منحت الفئات المهمّشة بصيصاً من الأمل.

على مدى السنة الماضية، تراجع عدد المساحات الآمنة المخصصة لمجتمع الميم - عين التي كانت تزداد في بيروت. نتيجة الانهيار الاقتصادي، بات أفراد هذا المجتمع يعتمدون على أفراد أُسرهم وعلى الإغاثة الإنسانية. في الواقع، تشدّد تقارير صادرة عن هيومن رايتس ووتش، رويترز، والعرب، على أنّ المساحات باتت مقيّدةً نتيجة المشاكل الاقتصادية التي تُلمّ بالبلاد، وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس الذي دمّر أجزاءً كبيرةً من مناطق كانت تضمّ مساحات آمنة لمجتمع الميم - عين، خاصةً في مار مخايل والجميزة. فضلاً عن ذلك، ازدادت المساحات المقيّدة في السنتين الماضيتين، حتى بلغت المستوى الرقمي، كما يدلّ عليه حظر تطبيق المواعدة Grindr على خوادم معيّنة، واستخدامه من قبل القوى الأمنية لقمع أفراد هذا المجتمع.

في المناطق المحافظة، استُخدم الخطاب العدائي ضدّ أفراد مجتمع الميم - عين كسلاح للتحريض على معارضة المرشّحين التقدّميين، المعارضين للمنظومة الحاكمة، في انتخابات 2022 النيابية. فدفعت هذه الأجواء السياسية المليئة بالخوف والابتزاز المرشّحين إلى التخفيف من أي موقف متفتّح تجاه هذه الفئة المجتمعية. وتفاقم الأمر مع بروز مجموعات متطرّفة في مناطق معيّنة في بيروت، عُرفت باسم "جنود الرب". نتيجةً لذلك، وحدها حملات انتخابية قليلة، كتلك التي أطلقها بعض رموز المعارضة، عملت بجدية على شطب المثلية الجنسية من قائمة الجرائم. فضلاً عن ذلك، نتيجة الأزمة الاقتصادية، بات من الصعب على معظم المرشّحين والأحزاب إعطاء الأولوية للمواضيع المتعلّقة بالحقوق الجنسية، والحريات، والدمج، على حساب إيجاد حلول للأزمة.

خلال السنوات الأخيرة، شهد موقف عامة الناس تجاه مجتمع الميم - عين تبدّلات مستمرة. فبعد حالة من عدم الاكتراث العام في فترة الانتخابات، سُجّل حدث أو قرار أطلق "موجةً" جديدةً من خطاب الكراهية لدى الجمهور تجاه هذا المجتمع. وصل هذا الجدال إلى أوجه في حزيران/يونيو 2022، خلال "شهر الفخر"، خاصةً بعد أن حظّر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي، التجمعات والاحتفالات التي "تروّج للمثلية الجنسية". في هذا الإطار، يُجادل منتقدو القرار في أنّ مولوي أقدم على ذلك لاستغلال عدم اهتمام الجمهور بمجتمع الميم - عين، والضغط على النواب المنتخبين حديثاً. لكنّ قرار مولوي لم يكن له أي مسوّغ قانوني، وقد أبطله مجلس شورى الدولة بعد مرور بضعة أسابيع.

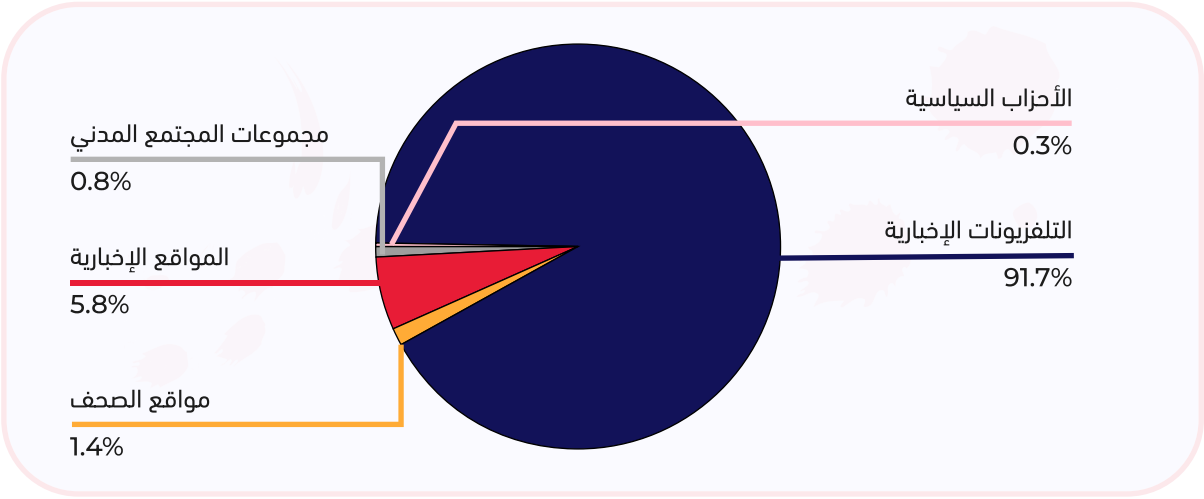

الرسم رقم 41: طريقة توزّع التعليقات والمنشورات حول الموضوع وِفقاً لنوع الصفحة

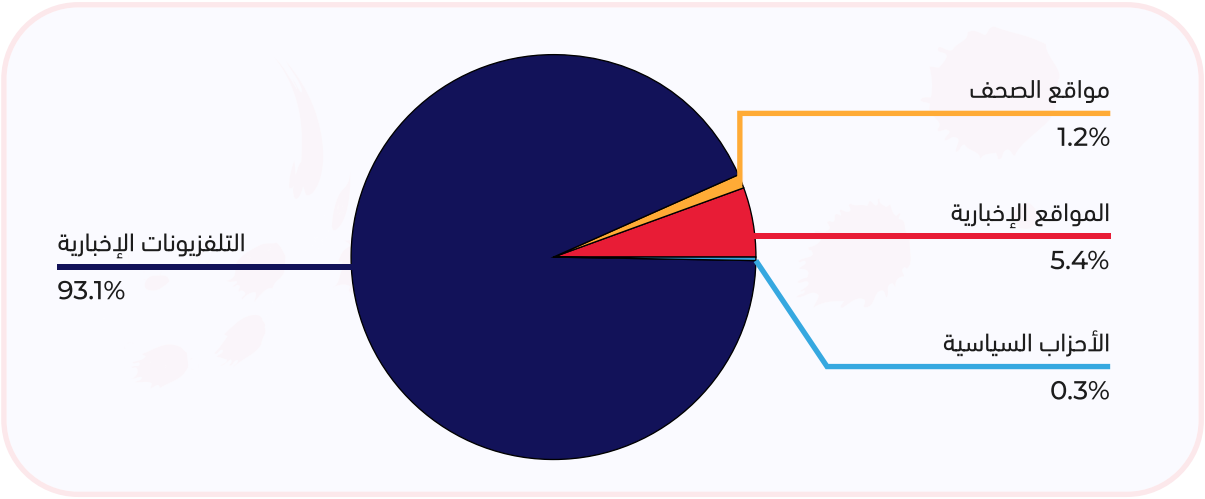

الرسم رقم 42: طريقة توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وفقاً لنوع الصفحة

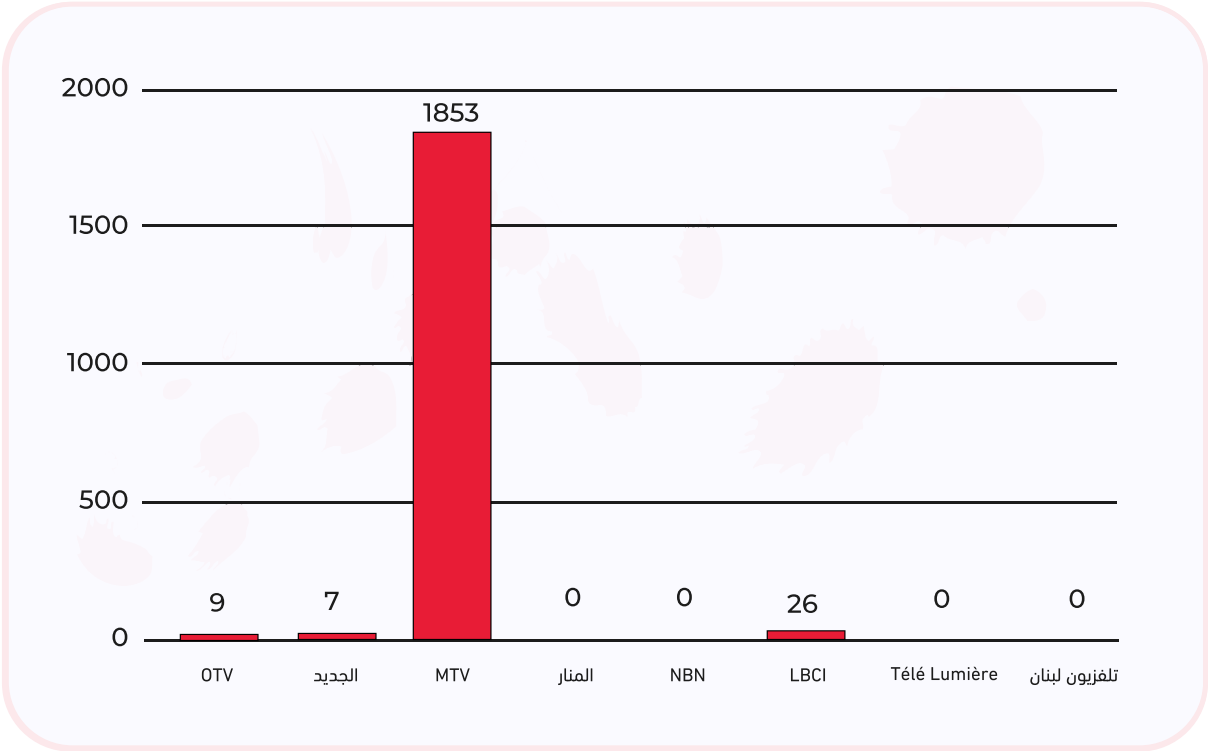

الرسم رقم 43: طريقة توزّع التعليقات الإشكالية حول الموضوع وفقاً لصفحة المحطة التلفزيونية على فايسبوك

تحليل البيانات والمؤشرات الأساسية

في لبنان، كانت التغطية الإعلامية لمجتمع الميم - عين متدنّيةً بشكل ملحوظ بالمقارنة مع التغطية التي حظيت بها المجموعات المهمّشة الأخرى، فيما بلغت نسبة التعليقات ذات الإشكالية على منصّات فايسبوك مستواها الأعلى، مسجّلةً 96%. يُسلّط هذا الأمر الضوء على مؤشّرَين أساسيَّين: عدم تناول هذا المجتمع في الإعلام، والكراهية التي يتمّ التحريض عليها بحقّه على وسائل التواصل الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أنّ مناصري الأحزاب التقليدية لا يكتفون باستخدام المصطلحات المُهينة ضدّ خصومهم السياسيين، خلال المنافسات السياسية، بل يستهدفون أيضاً المرشّحين الذين يختارون إجراء محادثات بنّاءة حول مواضيع متعلّقة بحماية مجتمع الميم - عين وإلغاء تجريم المثلية الجنسية. خلال الانتخابات النيابية السابقة، أُطلقت حملات للتحريض على العنف ضدّ هؤلاء المرشّحين، إلى حدّ أنّ شخصيات دينية بارزة حرّضت على الكراهية ضدّهم. فأدى ذلك إلى تثبيط عزيمة المرشّحين التقدّميين الذين أبدوا ترددآ إزاء فتح حوار مفتوح مع ناخبيهم حول هذه القضية.

كشف هذا السياق عدّة استنتاجات، بما في ذلك أنّ مجتمع الميم - عين ما زال يُعتبر "غير طبيعي" أو "مخالفاً للمعايير السائدة" وبشكل عام "يستحق" ما يُقال عنه من أقوال مبتذلة وأحكام مسبقة. فضلاً عن ذلك، تميل الأحزاب السياسية إلى استغلال هذا التركيب الاجتماعي وتوظيفه خدمةً لأغراض سياسية. زِد على ذلك أنّ البيانات المتعلّقة بطريقة تواصل الأحزاب السياسية حول هذه المسألة تُثير إشكاليةً، ولا تُشكّل قضيةً ذات أولوية في عملية مناصرة السياسات.

كذلك يتّضح، من خلال انعدام تغطية مواضيع مجتمع الميم - عين، أنّ بعض وسائل الإعلام يتفادى تغطية هذه القضايا بسبب ردود الفعل العنيفة التي يتلقاها لدى مناقشة مثل هذه المواضيع الحساسة. على سبيل المثال، استخدمت صفحة MTV على فايسبوك عبارات تمييزية ضد مجتمع الميم - عين، ممّا أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد المنشورات والتعليقات ذات الإشكالية على صفحات هذه المحطة التلفزيونية، في وقت لم تقم فيه بقية المحطات الإخبارية التلفزيونية بأي نوع من التغطية تقريباً. تناول المنشور الذي أثار إشكاليةً وفاة زوج المصمّم الأميركي العالمي المعروف طوم فورد. نسجاً على المنوال نفسه، واجهت مواقع إخبارية وصحف عدّة، ردود فعل عنيفة لكونها ناقشت مسألة بثّ فيلم "أصحاب ولا أعز"، وهو أول فيلم ناطق باللغة العربية على نيتفلكس يتضمّن شخصيةً مثليةً.

الخاتمة

الخاتمة

يعكس خطاب الكراهية السياسة التعصبية للسرديات الرجعية، ويُهدّد المجموعات والأفراد. من هنا، وبهدف مكافحة خطاب الكراهية، يجب أن تلعب وسائل الإعلام التقليدية دوراً ناشطاً، كما ينبغي تحسين التوجيهات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي والتزاماتها على مستوى السياسات. لكن بالرغم من المعايير الملتبسة والتحيّز، يسود خطاب متنامٍ حول العالم يُندّد بخطاب الكراهية. لذلك، كلما ارتفعت الأصوات المعارِضة لخطاب الكراهية، ازداد مستوى أمان الأفراد والمجتمعات المحلية. في هذا الإطار، يُعتبر دور وسائل الإعلام التقليدي والاجتماعي بالغ الأهمية في تحديد شكل الخطاب، والتنبيه إلى الحوادث المرتبطة بخطاب الكراهية، وإثراء رأي الجمهور الأوسع والتأثير عليه.

يكتسب الأمر أهمية أكبر عندما تكون حياة الناس وسُبل معيشتهم معرّضة للخطر. فمن غير المقبول أن يسخّف خطاب الكراهية جرائم الاغتيال السياسي وأن يستمرّ باستهدافه المجموعات المهمّشة. بالفعل، من المثير للقلق الشديد أن يكون الإعلام، الذي يُعتبر أداةً لتقصيّ الحقائق والبحث عن الحقيقة، ممراً لهذا القدر من خطاب الكراهية. من هذا المنطلق، تدعو الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر حزماً وإقداماً لمكافحة خطاب الكراهية، بدءاً بإجراء مناقشة حول السياسات، تتطرّق إلى منظومة حقوق الإنسان والقوانين المحلية، فضلاً عن مناقشات ذات طابع تقني مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي الضخمة، للتسريع في إضفاء الطابع المحلي على السياسات والآليات المكافِحة لخطاب الكراهية.

يمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه شرط نسبه إلى مؤسسة سمير قصير ولكن دون الإيحاء بأي شكل من الأشكال أن مؤسسة سمير قصير مسؤولة عن استخدام هذا العمل من قبل أي طرف ثالث.
لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

آذار 2023

مؤسسة سمير قصير
ريفرسايد ، مبنى C، الطابق السادس
شارع شارل حلو، سن الفيل، المتن - لبنان
www.skeyesmedia.org

تصميم: محمود يونس